

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ٤٨

الاثنين، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيد هيا راشد آل خليفة (البحرين)

وتحل في هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لصدور الإعلان المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، الذي اعتمده الجمعية العامة عام ١٩٨١. بموجب القرار ٥٥/٣٦. وتنص المادة ٣ من الإعلان على أن

”التمييز بين البشر على أساس الدين أو المعتقد يشكل إهانة للكرامة الإنسانية وإنكاراً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويجب أن يشجب بوصفه انتهاكاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي نادى بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الصادر في عام ١٩٤٨)“.

وقد شجع الإعلان تعزيز التفاهم والتسامح واحترام الدين والمعتقد، وسلم بأن حرية الدين يجب أن تسهم في تحقيق أهداف السلام العالمي والعدالة الاجتماعية والصدقة بين الشعوب، وفي القضاء على الأيديولوجيات، والممارسات الاستعمارية، والعنصرية والتمييز العنصري. وانطلاقاً من المبادئ ذاتها، اعتمدت الجمعية العامة عام ١٩٩٩ الإعلان

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد المراد (الكويت).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٤٤ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مذكرة من الأمين العام (A/61/175)

مشروعاً قرارين (A/61/L.11 و A/61/L.16)

السيد زكي (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إننا ننظر اليوم في البند الهام من جدول الأعمال المعنون ”ثقافة السلام“. ونحن ممتنون للأمين العام على تقريره عن هذا البند الوارد في الوثيقة (A/61/175). لقد كان لباكستان ارتباط طويل بهذا الموضوع وسعت إلى تعزيز ثقافة السلام من خلال مشروع قرارنا التقليدي المعنون ”تعزيز التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون“ في الجمعية العامة. وقد اعتمدت الجمعية العامة ذلك القرار بتوافق الآراء في دوراتها المتتالية - الثامنة والخمسين، والتاسعة والخمسين، والستين.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



بيئة موالية لإقامة نظام عالمي عادل، مثلما ينص على ذلك برنامج العمل بشأن ثقافة السلام.

واعترافاً بذلك الدور المهم، أعرب رئيس الدورة الستين عن التزامه الراسخ بضرورة إجراء الحوار وتعزيز التفاهم بين الحضارات والثقافات والأديان، للحيلولة دون وقوع حوادث استفزازية، وتطوير سبل أفضل للتسامح والاحترام بين الأديان والمعتقدات. ونأمل أن تواصل الدورة الحادية والستون ذلك العمل، تحت القيادة المقتدرة لرئيستها، وتسهم بصورة إيجابية في تشجيع وتعزيز الحوار الذي تمس الحاجة إليه بشأن المسألة الهامة والحساسة المتمثلة في احترام الديانات.

وقد سلطت المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد، في تقريرها أمام الدورة الحادية والستين، على التوجه المثير للانزعاج المتعلق بالتعصب الديني في العديد من مناطق العالم. ولاحظت المقررة بقلق أن "التسامح بين الجماعات الدينية يبدو صعباً إلى حد كبير في بعض الأحيان. ويأتي ذلك نتيجة أمور منها الإجراءات التي تنفذها الهيئات الحكومية ذات الصلة والدور السلبي الذي تقوم به بعض وسائط الإعلام بوصفهم جماعات دينية بعينها". (A/61/340، الفقرة ٢٦)

وينبغي للجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن تطوير السبل والوسائل المواتية الكفيلة بتفادي أو تخفيف العواقب لتشويه صورة الأديان التي تتبدى في حالات كراهية الإسلام.

وهناك بعض العناصر القانونية الأولية في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي تتناول التحريض على كره الأديان. وعلى الرغم من أن هناك حاجة إلى الاحتجاج، بصورة صادقة، بكل تلك الآليات القائمة

التاريخي بشأن ثقافة السلام، الذي أكد على التعاون المتعدد الأطراف، واحترام الحياة، ووقف العنف، وحرية ممارسة اللاعننف من خلال الحوار، والتعاون، والالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وتكتسي تلك الالتزامات الدولية بتعزيز التسامح والسلام أهمية خاصة في عالمنا المعاصر الذي يتسم بالعولمة، والذي يزداد فيه التفاعل بين جميع الثقافات والحضارات. وقد أدى هذا التفاعل إلى نشوء أشكال جديدة من العلاقات والتفاهم بين الشعوب في سائر المناطق، وأتاح فرص غير مسبوقة لانتقال الأفكار.

ومما يدعو للسخرية، أن تلك الشبكات الكبيرة من التواصل والترابط لم تقرب بين الشعوب فحسب، لكنها أيضاً، وفي الوقت ذاته، أوجدت أسباباً للفرقة والصراع داخل المجتمعات وفيما بينها. وقد عزز انتشار مصادر المعلومات وقنواتها، في كثير من الأحيان، وجود القوالب النمطية وزاد من حدة الخلافات وأوجه التنافر، على الرغم من أنه شجع على التعرف بصورة أفضل على الشعوب الأخرى. وبالفعل، يبدو أن هوة سوء الفهم بين الديانات والحضارات قد ازدادت اتساعاً. وتتجلى أوجه الفرقة والاحتكاك، في كثير من الأحيان، في أشكال ومضامين دينية. فهناك عجز ليس في المعرفة فحسب، بل أيضاً في الفهم.

وبما أن العالم اليوم يتكون من دول ذات نظم سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية حددها تاريخ كل منها، وتقاليدها، وقيمها الثقافية، فإنه لا يمكن ضمان استقرار السلم والأمن الدوليين إلا بالاعتراف العالمي بحقوق جميع الدول والشعوب في أن تقرر نهجها الذاتية في ما يتعلق بالتقدم والتنمية. وتضطلع الجمعية العامة بدور حاسم لتهيئة

وفي الختام، يسرني أن أعلن، وفقا للممارسة التي دأبنا على اتباعها في الماضي لتعزيز ثقافة السلام في الأمم المتحدة، أن باكستان، بالتعاون مع الفلبين، ستقدم مرة أخرى مشروع قرار بشأن تعزيز التفاهم الديني والثقافي خلال الدورة الحادية والستين. وسيشدد مشروع القرار، في جملة أمور، على ضرورة تعزيز الحرية، والعدالة، والتسامح، والتعاون، واحترام تعدد الثقافات والأديان باعتبارها عناصر مهمة في بناء السلام والأمن الدوليين.

ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار ذلك بتوافق الآراء. وسيشكل ذلك دليلا على عزمنا الجماعي على تعزيز السلم والرفاه والأمل للجميع، ورفضنا القاطع للتعصب، والكراهية، والتمييز. ولا يجوز السماح للعوامل الطائفية أو الدينية أو الثقافية أو اللغوية أو العرقية بأن تصبح مصدرا للفُرقة بين الإنسان وأخيه الإنسان. ويجب علينا، نحن الممثلين المجتمعين هنا، أن نكون عاملا حفازا للتغيير لا مبشرين بنهاية العالم. ويجب أن نؤكد على وحدانية الجنس البشري، وأن نعيد التأكيد على بشريتنا المشتركة وقيمنا العالمية المشتركة. ولذا فإن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا به بناء أساس مستقر للسلام والوثام بين جميع شعوب الأمم المتحدة.

السيد الضي علي (السودان): سيدي الرئيس، يطيب لي ويسعدني، بدءا، أن أرف لك خالص التهنية وأجل التقدير على انتخابكم لإدارة أعمال هذه الجمعية، التي تمثل التكاتف والتعاقد الإنسانيين. كما يسرني أن أهنيء، على وجه الخصوص، سمو الشيخة هيا آل خليفة على انتخابها بوصفها المرأة العربية الأولى التي تتولى إدارة دفة هذا التجمع الكريم.

لقد اطلع وفد بلادي على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول تشجيع الحوار بين الأديان، الوارد في الوثيقة

وتطبيقها، لتعزيز التفاهم بين الأديان والحضارات، فثمة حاجة ملحة أيضا للء الفراغ القضائي ومعالجة مشكلة قلة القوانين ذات الصلة التي تتناول المسائل المرتبطة بالتعصب الديني. وفي ذلك الصدد، تود باكستان أن تقدم الاقتراحات التالية.

أولا، ينبغي للجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، من خلال قرارهما ومقرهما المناسبة، التنديد بالتعصب الديني والتصدي لتشويه صورة الأديان، لا سيما ربط الإسلام غير المبرر بالعنف والإرهاب. ولا بد للأمم المتحدة، في سعيها لتشجيع التعددية الثقافية والدينية، من مناقشة الأعضاء بصفة عامة أن يردعوا الكراهية والتمييز ضد الإسلام والشعوب المسلمة، وألا يشجعوا عليه.

ثانيا، يتعين على الجمعية العامة في دورتها الحالية، أن تعقد اجتماعا من مستوى رفيع تشارك فيه منظمات المجتمع المدني، للتركيز على مسألة التحريض على الكراهية العنصرية والدينية وتشجيع التسامح.

وبناء على توصيات المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد، يجب على الجمعية العامة تشجيع الدول الأعضاء على الشروع في مشاورات لوضع إستراتيجية دولية لمعالجة مسألة التعصب الديني، والإعداد لوضع صك ملزم قانونا لمكافحة تشويه صورة الأديان ومنع التعصب الديني.

ولتعزيز الوثام والتعاون بين الثقافات والحضارات، تقدم رئيس باكستان، الجنرال بيرفيز مشرف، باستراتيجية الاعتدال المستنير التي تؤكد على مبادئ تعزيز الرفاه البشري، والحرية، والتقدم في كل مكان، وتعزيز الوثام والتفاهم بين جميع الشعوب، والسعي إلى التسوية السلمية للصراعات والتزاعات. وقد حظيت تلك الاستراتيجية بتأييد مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، المنعقد في بوتراجافا، في ماليزيا عام ٢٠٠٣.

السلام طريق البناء، والاستقرار ومسار الإبداع والابتكار في الحقول جميعها.

لقد ترعرع الجيل الحالي في السودان على المبادئ التي ذكرتها آنفا والتي توجت بالسلام في ربوع بلادي. ولم ينشأ على تبجيل الحرب والعدوان، واقتداء بالأجداد العظام، ورفض الخنوع للظلم والاضطهاد، وعلى أن يصون أرضه وعرضه وماله. ذلك أن من مات دون الأرض والعرض والمال فهو شهيد. وقد أصبح السلام هدفا استراتيجيا للدولة، وهو حجر الزاوية للتنمية والتقدم. والبلاد تستشرف بشریات السلام بعد سنوات من الحرب الأهلية التي أزهدت أرواح أكثر من مليونين من أبناء الوطن، وشردت حوالي ٤ ملايين من النساء والأطفال والعجزة، بالإضافة إلى ما دمرته الحرب من البنيات والموارد الطبيعية.

لقد حققت بلادي في مستهل العام ٢٠٠٥ أهم إنجاز في مسيرة تاريخها الحديث ألا وهو: اتفاق السلام الشامل في جنوب البلاد - موقعة نريف دم دام ٢٢ عاما. وقد ركزت بلادي جهودها على أثر ذلك الحدث الهام، على تنزيل ذلك الاتفاق إلى أرض الواقع. والآن، وبعد مرور ما يقرب من العامين على الاتفاق، تشير صحيفة الانجازات إلى تنفيذ العديد من بنود الاتفاق على المستوى الاتحادي والولائي. وأردفت بلادي ذلك الإنجاز بإنجاز آخر في هذا العام، حيث تم توقيع اتفاق أبوجا للسلام في دارفور، برعاية الاتحاد الأفريقي، وباستضافة كريمة من الشقيقة نيجيريا. وتعمل حكومة بلادي جاهدة لإحلاق بقية الأطراف بهذا الاتفاق كي يعم السلام والاستقرار جميع أنحاء البلاد. ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أن جهود حكومة بلادي لم ولن تتوقف عند هذا الحد، بل أنجزت اتفاقا شاملا للسلام غاية في الأهمية بشرق البلاد، تم برعاية مقدره من دولة إريتريا الشقيقة.

وكذلك على مذكرة الأمين العام حول تقرير استعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم ٢٠٠١-٢٠١٠، الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

إن وفد بلادي إذ يشيد بالتقدم الذي تم إحرازه على صعيد الميادين التي يتضمنها العقد الدولي لثقافة السلام من قبل الدول والوكالات من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، فقد أخذ علما أيضا بالعقبات التي تحول دون إحراز تقدم في بعض الميادين.

يعد السلام أحد الأهداف الأساسية لليونسكو منذ إنشائها في نهاية الحرب العالمية الثانية، بل قد آلت اليونسكو على نفسها مهمة بناء السلام في عقول البشر منذ نهاية القرن العشرين. وهي مهمة بالغة التعقيد، نظرا لما يكتنف العالم اليوم من حروب وتحولات اقتصادية واستراتيجية كبيرة. ففي تعريفها لثقافة السلام، أكدت المنظمة أنها كيان مكون من قيم ومواقف وسلوكيات مشتركة، تركز على عدم العنف واحترام الحقوق الأساسية للإنسان بالتفاهم والتسامح والتماسك - كل ذلك في إطار التعاون المشترك والمساهمة الكاملة لجميع أطراف المجتمع، واقتسام تدفق المعلومات.

إن ثقافة السلام مرتبطة بشكل وثيق بتحقيق التنمية، والأمن الاقتصادي والاجتماعي، والديمقراطية، والأمن السياسي، ونزع السلاح، والأمن العسكري، والكفاءة والحوار الاقتصادي، وتطوير التماسك الدولي، وتطوير ثقافة السلام كمسألة تركز على قيم عالمية، وهي احترام الحياة الفردية والحرية والعدالة، والتسامح وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة. ومن البديهي، أن السلام المبني على أسس العدالة واحترام حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته هي هدف إنساني في حد ذاته، لأن

ما أمكن ذلك، حسبما تتفق عليه الأطراف، ومعالجة قضايا النازحين واللاجئين.

إن بلادي قد عملت على تطبيق تجربة الحكم الاتحادي لتحقيق متطلبات النظام الفيدرالي على أسس صحيحة، تراعي توسيع سلطات وصلاحيات الأقاليم على حساب المركز، وتراعي التمييز التنموي للمناطق الأكثر تخلفاً والمناطق المتأثرة بالحرب؛ وتكثيف حملات الوعي والإرشاد لنشر ثقافة السلام، خاصة في مناطق التماس القبلي؛ والتزام الأجهزة المركزية والإقليمية والمحلية بتنفيذ مقررات مؤتمرات الصلح؛ والعمل على توطين الرحل، والاهتمام بهم، وصيانة مصادر مياه الشرب لهم؛ وتأمين حركة مسارات الرحل، بما يؤمن انسياب تحركاتهم - وذلك درءاً للاحتكاكات والتراعات القبلية.

أما في مجال الإعلام، فقد عملت الدولة على زيادة وتكثيف المساحات الممنوحة لبرامج ثقافة السلام في التلفزيون الوطني والإذاعات الاتحادية والولائية. كما تم إنشاء العديد من المراكز لثقافة السلام في الجامعات والمعاهد العليا ومراكز المجتمع المدني الأخرى. وعمل بلدي كذلك عبر مجلس الصحافة والمطبوعات على زيادة الوعي بثقافة السلام وتشجيع التعبير عن الثقافات المحلية المتنوعة وكذلك اللغات، في ظل وارف تحت مبدأ "الوحدة في التنوع". وفي هذا الإطار، عملت الدولة على إيلاء الاهتمام اللازم بالأديان وضمان حرية الاعتقاد والعبادة، آخذة في الاعتبار وجود أديان سماوية ومعتقدات محلية، وشجعت الدولة أيضاً، في هذا الإطار، على إنشاء ودعم عدد من منظمات المجتمع المدني التي تعنى بالأديان وحوار الحضارات والتعايش السلمي.

إن بلادي لتشعر بالقلق إزاء التوترات والتراشقات الراهنة على المستوى الإقليمي والدولي. فما زالت بعض

عملت بلادي اهتماماً بهذا الجو المفعم بالسلام، على تجسيد ثقافة السلام على أرض الواقع، فنقلتها من الملفات إلى الممارسة اليومية الحياتية. وفي هذا الصدد، دشنت حكومة بلادي، بمساعدة مقدررة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، عملية إعادة اللاجئين والنازحين لمناطقهم، حيث تم تهيئة مقومات العيش الكريم للعائدين طواعية لاستئناف حياتهم. هذا فضلاً عن تحقيق نجاح مقدر في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لتمكين المقاتلين السابقين من العودة للحياة المدنية والاندماج في المجتمع المدني، وسوق العمل، إضافة إلى العمل على إعادة الأطفال العائدين لمواصلة ركب التعليم، عبر انتهاج برامج دراسية مكثفة، تحتوي على جرعات مكثفة من مبادئ وقيم ثقافة السلام والتسامح.

واستمراراً لذت النهج، قامت الدولة بتفعيل اللجان الخاصة بتعديل القوانين، لتتواءم وتتسق مع الدستور الانتقالي، وبإصدار قانون الأحزاب السياسية، وبالإسراع بخطوات عملية المصالحة الوطنية وتضميد الجراح. هذا بالإضافة إلى تكثيف برامج لتفي بمتطلبات السلام والأمن، ووضع هذه المتطلبات في أولويات البرامج، والسعي لذلك من خلال تطبيق مفاهيم وتعزيز ثقافة السلام.

وقامت الدولة أيضاً بإنشاء الآليات المناسبة لدرء التراعات وفضها، وتكثيف حملات الوعي والإرشاد ونشر ثقافة السلام، مع إجراء الدراسات اللازمة لتوطين الرحل، وضبط التوسع العشوائي في مشاريع الزراعة، وتفعيل القوانين التي تصدرها الإدارات الأهلية للحد من التراعات.

ستواصل بلادي وبكل عزيمة، السعي بجدية للحل السلمي لقضية دارفور، على أن يكون هذا الحل لصالح شعب المنطقة والتنفيذ الكامل لاتفاقيات نيفاشا والقاهرة وأبوجا وشرق السودان، والإسراع في تكوين المفوضيات والآليات المتفق عليها في مواعيدها الواردة في وسائل التنفيذ،

عام ٢٠٠٦، بانقضاء فترة أطول من منتصف هذا العقد، ينبغي أن نقف للصدمة والتأمل في ما إذا كانت جهودنا قد أسهمت في تحقيق ثقافة السلام.

وإذا اعتبرنا أن السلام يعني أكثر من مجرد عدم الحرب، وأنه يعني أيضا العدالة والمساواة للجميع بوصفهما أساس العيش معا في انسجام وبعيدا عن العنف، فإنني سأبين، بتقديم بلدي بالذات بوصفه مثالا متواضعا، أن ماليزيا حققت ذلك الهدف. ويمكن أن يشاهد هذا في العلاقات التي يتسم بها مجتمعها المتعدد الأعراق والمتعدد الأديان والمتعدد الثقافات.

كما إنه ليس من قبيل الصدفة أنه قد تم تحقيق هذا الإنجاز. ومنذ استقلالنا، قبل خمسة عقود تقريبا، سعت الحكومة الماليزية، من خلال بذل جهود متضافرة ومستمرة، لبناء دولة مستقرة ومزدهرة بتنفيذ السياسات التي تؤكد على إنشاء مجتمع عادل ومنصف، بالرغم من العقائد والأديان والأصول العرقية المختلفة لسكان ماليزيا. وبطرق عدة، فإن السياسات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية التي تتبعها ماليزيا تدمج فعلا العديد من مجالات العمل المحددة في إعلان وبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن ثقافة السلام.

وضمن مجالات العمل الثمانية الواردة في الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، سأبرز المجال السادس، الذي يتعلق بالنهوض بالتفاهم والتسامح والتضامن. وفي هذا السياق، احتفلت الأمم المتحدة، في عام ٢٠٠١، بالسنة الدولية للحوار بين الحضارات. وفي ذلك السياق، يتعين علي أن أقول إننا ما زلنا بعيدين عن الوضع الذي كنا عليه قبل خمسة أعوام في تحقيق التفاهم والتسامح والتضامن بين شعوب العالم، المثلة في الأمم المتحدة.

ولنتذكر أنه في حوالي هذا الوقت قبل عام اهتز العالم بصور أهوار الرفض والغضب الذي أعقب نشر الصور

القوى تعمل وتستمتع بتأجيج الصراع بين الأديان والحضارات، بدلا من احترامها، ومنع المساس بها، وإضفاء المزيد من التقدير لأتباعها، ولشعوبها. وجدير بنا في هذا المقام أن نذكر، بكل أسف، الرسوم الكاريكاتورية المسيئة لشخص الرسول الكريم محمد، صلى الله عليه وسلم، وهي لجدد نقطة سوداء ودرك سحيق ونظرة بائسة سترتد حسيرة إلى من تولى كبرها، وهي تعد ارتدادا عن التقدم الذي تم إحراره في شأن حوار الأديان والحضارات، الأمر الذي يدعونا لتكرار المناداة بضرورة التوافق على نهج معين يمنع المساس بالأديان وثقافات الشعوب والمجتمعات، حفاظا على السلم والأمن والاستقرار الدولي.

لقد أوفت بلادي بما وعدت به، محققة الإنجاز الذي تمثل في اتفاق السلام الشامل وما قامت به من جهد في غرب وشرق البلاد. ولا تزال جهودها تترى في هذا المقام، في سبيل إنزال ثقافة السلام واتفاقيات على أرض الواقع. إلا أن ذلك لن يكتمل دون إيفاء المجتمع الدولي بتعهداته المالية التي وعد بها في مؤتمر أوسلو للمناخين، أملا في دعم آليات وثقافة السلام والاستقرار الكامل والمنشود.

إن السلام والأمن الدوليين لا يمكن الحديث عن الحفاظ عليها في عالمنا المعاصر دون التركيز على الجهود لكشف الصراعات الناشئة ومسبباتها، بالإضافة إلى تعميق ثقافة السلام عبر الوسائط المتعددة، وذلك باشتراك الحكومات والوكالات الأهمية والمنظمات غير الحكومية.

السيد حميدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفدي بالتشجيع حيال الجهود التي تبذلها مختلف هيئات الأمم المتحدة، في إطار تنسيق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، للترويج لثقافة السلام.

وتم تسمية العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ عقدا دوليا لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم. وإذ نقرب من نهاية

ورغبة أصيلة من جانب جميع الحضارات ترمي إلى صقل كل منها لذاها وتطويرها المستمر.

ونؤمن بأن نظر الجمعية العامة في بند جدول الأعمال المتعلق بثقافة السلام يفضي إلى توطيد حوار بين الحضارات، وتعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وإنشاء أسرة للدول سميتها التعايش والوئام. وفي الأعوام الأخيرة، أصبحت صلاحية مفهوم ثقافة السلام صلاحية هامة بشكل متزايد، وخاصة حينما ننظر في الفكرة القائلة إن من الضروري تفادي مساواة الإرهاب بأي حضارة معينة أو ديانة في مكافحة الإرهاب.

وظلت الدولة الصينية دائما دولة محبة للسلام. وخلف لنا مفكرونا القديما مفهوم عظيم يتمثل في "الوفاق مع الاختلاف" - أي الوفاق بدون الرتبة والاختلاف بدون الصراع. ومراعاة المسائل ومعالجتها من ذلك المنظور لا تساعد البلدان على المحافظة على علاقات ودية مع جيرانها فحسب، بل أنها أيضا ستيسر تسوية المنازعات في المجتمع الدولي.

ويسر الوفد الصيني أن يلاحظ أن المجتمع الدولي، باعتماده للإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام وبرنامج عمل البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات، يولي اهتماما متزايدا للحوار بين الحضارات المختلفة. واستخدمت منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة والدول الأعضاء في هذه المنظمات مختلف الوسائل، بما فيها الزيارات الدراسية والأنشطة التعليمية والبحوث العلمية، لمساعدة الأشخاص في البلدان المختلفة على الحصول على تفهم أفضل لثقافات الشعوب الأخرى ودياناتها. وكل ذلك عزز بشكل كبير من ثقافة السلام.

إن العملية الطويلة للتاريخ خلقت للبشرية تراثا ثقافيا غنيا. ويمثل ذلك التراث، الفريد بكل دولة، ممتلكات قيمة

الكاريكاتورية للنبي محمد، وهو شخصية مقدسة ومحورية للعقيدة الإسلامية وقرية من قلوب المؤمنين بها. هل استخلصنا فعلا أي دروس من الألم والأذى والخسارة التي شهدناها على الجانبين، أم أن كل الأمر بلا طائل؟

إننا ندرك إدراكا كاملا أن العالم الذي نعيش فيه يتغير. وحيث كانت توجد في وقت من الأوقات حدود وطنية تفصل بين الشعوب، يسود انعدام الحدود. وتندفق السلع والخدمات والعمالة بحرية أكبر بسبب عملية تحرير التجارة والعولمة، ولكن يرافق هذا فتح أبواب جهنم. فالأفكار والعقائد والثقافات تختلط وتمتزج ويمكن، في بعض الأحيان، كما شهدنا مؤخرا، أن تقود إلى حالات متفجرة.

وأقول إن بلدي لا يختلف كثيرا عن مدينة نيويورك. فكلاهما غني بفيض بالحياة ويعج بتركيبة جامعة للسكان. ولكن هذه التجربة ليست بدون تحديات، لا بد أن نتصدى لها.

وفي ذلك الصدد، أود أن اقتبس من ديباجة دستور اليونسكو:

"لما كانت الحروب تبدأ في عقول الناس، ففي عقول الناس يجب أن تبني حصون السلام".

وتحمل تلك العبارات معنى عميقا ينبغي أن نتأمله، وخاصة هنا في الجمعية العامة، حيث تمثل شعوب العالم وحيث يمكننا أن نجتمع العقول بغية أن نسعى لتعزيز التفاهم والتسامح والتضامن، ومن المأمول، تحقيق ثقافة للسلام.

السيد جانغ دان (الصين) (تكلم بالصينية): إن الحضارة هي نتاج للتقدم والتطور الإنسانيين. والبشرية، خلال تاريخها الطويل، رعت ووطورت الحضارات من جميع الأنواع. وعلمنا التاريخ أن الحوار وعمليات التبادل، وفي الواقع، التقارب بين مختلف الحضارات، تشكل اتجاهها طبيعيا

يدنا إلى الآخرين بينما نبقى أنفسنا، ومن أجل إغناء نخرط في تبادل ديناميكي مع الآخرين. وكثيرا ما تنجم الصراعات بين المجتمعات من حالات سوء فهم كل مجتمع للآخر ومن الجهل وعدم احترام القيم الأخلاقية والمجتمعية للآخرين.

واستنادا إلى اقتناعاتنا العميقة، فإن المملكة المغربية أيدت تأييدا ثابتا مبادرة تحالف الحضارات التي ابتدورها الأمين العام كوفي عنان. وشارك السيد أندريه ازولاي، مستشار جلالة الملك، في هذه الممارسة، وتلك الطريقة يدعم بلدي تنفيذ مشروع لإنشاء نظام عالمي جديد يقوم على أساس العلاقات بين العالم الغربي المسيحي والعالم العربي المسلم - مجتمع أبعاده أيديولوجية وسياسية ومؤسسية وثقافية.

وخلال العام الماضي، اتسم عالم القرن الحادي والعشرين بعولمة جامحة. وكانت هناك توترات بين الأعراق وتوترات ثقافية ولّدتها الإجراءات المشوهة للسمعة والاستفزازية التي اتخذت باسم حرية التعبير. والمغرب يدين وأدان تلك الإجراءات، استنادا إلى مبدأ أن حرية البعض لا يمكن ممارستها بما يسبب الضرر للقيم المقدسة للآخرين. وتلك الروح يرحب بلدي بالجهود التي تبذلها اليونيسكو في ذلك المجال، ويؤيد المبادرة الرامية إلى جعل الحوار مقوما أساسيا للتقريب بين الأديان والحضارات ومنع نشوب الصراعات.

وغنى عن القول إن نشر المعرفة سينبع إلى حد كبير من تعزيز التنمية الاقتصادية ومن تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية. ونحن على اقتناع بأن التعاون الدولي والتبادلات الثقافية بين الدول تشكل آليات هامة للتقريب بين الشعوب. وينطبق الأمر نفسه على التعليم في مجال حقوق الإنسان وإدماج المجتمعات المهمشة.

ليس لفرادى الدول والشعوب فحسب، بل أيضا للبشرية جمعاء. وأولت الحكومة الصينية دائما أهمية كبيرة لحماية التراث الثقافي. وانضمت إلى الصكوك الدولية ذات الصلة مثل الاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، واتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي. كما أن الصين أنشأت إطارا نظاميا بالذات للقوانين في ذلك الصدد، يقوم على أساس قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن حماية البقايا الثقافية.

وعينت الحكومة السبت الثاني لشهر حزيران/يونيه كل عام، يوما للتراث الثقافي، بغية زيادة وعي الجمهور العام بأهمية حماية التراث الثقافي، وبغية تهيئة الجو المواتي لتشجيع الجميع على المشاركة في تلك المساعي.

وستواصل الصين المشاركة بفعالية في أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، وفي البحث عن الحلول المناسبة في ذلك الصدد وفي الإسهام في الجهود الدولية نحو حماية التراث الثقافي.

السيد شبار (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن اشكر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على نوعية تقريرها (انظر A/61/175) وعلى المعلومات الهامة التي يتضمنها التقرير. ويشكل عقد هذه المناقشة فرصة للمجتمع الدولي لإجراء تقييم للمبادرات التي اتخذت حتى الآن لتعزيز ثقافة للسلام ولتطوير منتديات للحوار بين الحضارات والأديان. كما يمثل فرصة لنقول للذين يتكلمون عن صدام الحضارات إن ذلك مفهوم غير صحيح سياسيا ومريب فلسفيا. وتستمد تلك الحقيقة مضمونها وشرعيتها من التاريخ المبكر للمغرب ومن جذوره المتعددة الأوجه فضلا عن فهمنا للإسلام. وبالتالي فإننا نمد

ونحن مطالبون بأن نخوض معركة مستمرة ضد التدهور الأيديولوجي والأخلاقي الذي حصل حينما لم يكن العالم متيقظا واستولى العنف على مجال السياسة والدين. ويشارك وفدي في تقديم مشروع القرار A/61/L.11، بصيغته التي تولت عرضها الفلبين وباكستان. ومشروع القرار يعالج دواعي قلق عدد من الوفود. وبالتالي يأمل وفدي في أن يعتمد مشروع القرار بالإجماع.

كما سيواصل وفدي إيلاء أهمية كبيرة لتعزيز ثقافة للسلام ودعم أي مبادرة ببناءة ومسؤولة في ذلك السياق. وسينظر وفدي أيضا باهتمام في مشروع القرار A/61/L.16، الذي تولى عرضه صباح هذا اليوم ممثل بنغلاديش، المعنون "العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠".

السيدة أصمدي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية):
يولي وفد بلدي باستمرار أهمية كبرى لتعزيز ثقافة السلام. وهذا واحد من النهج التي تتبعها في التعامل مع الحوادث المتكررة للتحيز والتعصب والتصورات الخاطئة وكرهية الأجانب، التي تولد الضغينة والعنف والتنافر داخل المجتمعات وفيما بينها، وكذلك بين شعوب وأمم العالم أجمع.

وقد بات من المسلم به على نطاق واسع الآن أن الترويج النشط لثقافة السلام والحوار بين الحضارات، الذي يؤدي إلى الاحترام العالمي لتنوع معتقداتنا وثقافتنا ولغاتنا، أمر حيوي لتحقيق السلام الدائم.

ونشكر المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) على تقريره الحافل بالمعلومات عن مختلف الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة في هذا الميدان، والمتضمن في الوثيقة A/61/175. ويولي وفد بلدي أهمية خاصة لبرنامج اليونسكو لتعزيز ثقافة السلام من خلال التعليم. ونحن نرى أن هذا البرنامج ينبغي توسيعه لكي يصل

وتستمر المملكة المغربية في ذلك السياق وتشمل في نظامها التعليمي وبرامجها الدراسية تعزيز حقوق الإنسان. وفتحت المملكة المغربية وسائط إعلامها السمعية البصرية وتشارك بفعالية في الجهود الدولية الرامية إلى سد الفجوة الرقمية. وإضافة إلى ذلك، دعمت المملكة وأسهمت في مبادرة فخامة السيد عبد الله واد، رئيس السنغال، لإنشاء صندوق لمساعدة البلدان النامية على اللحاق بالركب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أن بلدي يستضيف عددا من الدورات التدريبية في مختلف المجالات للمهنيين الأجانب، وخاصة المهنيين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

إن حماية التراث الثقافي وبناء القدرات فضلا عن زيادة الوعي بالقيم الثقافية تشكل وسائل فعالة للشعوب والدول للمحافظة على هويتها وتقاليدها في بيئة وطنية ودولية مفعمة بالسلام والتسامح والاحترام المتبادل.

وعلى المجتمع الدولي الآن أن يقوم بالمزيد من العمل في مجال التعليم - بغية تصميم المناهج والمرشد والأنشطة التي تدعو إلى التسامح الثقافي والديني والتسوية السلمية للصراعات وتعزيز حقوق الإنسان، مع مراعاة ضرورة إبقاء المواطن في صميم تلك المصالح.

كما أن المجتمع الدولي مدعو إلى تنسيق جهوده لتمكين الجميع من الحصول على تكنولوجيا المعلومات، التي تشكل الآن الوسيلة الرئيسية لنشر المعرفة وتوزيعها. وعلينا، إذ يواجهنا تحدي الجهل المتزايد أكثر من أي وقت مضى لكل منا للآخر والإحساس المتناقض أبدا بالهوية والفرغ الأيديولوجي الذي تفادينا لفترة طويلة مما سبب لنا الضرر، أن نصبح أكثر انفتاحا وأن نعزز تمازجا للأفكار المتمثلة في مذهب الإنسانية والبشرية، في أفضل تقليد لعالمنا.

وينبغي لنا أن ندعم دور وسائط الإعلام في سد الفجوات، وتعميق التفاهم بين مختلف الأديان والثقافات والشعوب، وفي تسهيل سياسة الحوار بين المجتمعات وهيئة بيئة مواتية لنشاطات التجربة الإنسانية، والإسهام بالتالي في النهوض بثقافة السلام. ونحن نعتقد أن وسائط الإعلام يمكن أن تكون قوة من أجل الخير، فإنها يمكن أيضا - كما أظهرت مسألة الرسوم الكاريكاتورية المثيرة للجدل - أن تسبب الكثير من الضرر.

وفي هذا الشأن، عقدت إندونيسيا في بالي، في أيلول/سبتمبر الماضي، بالتعاون مع النرويج، ندوة الحوار العالمية الأولى فيما بين وسائط الإعلام العالمية، وحضرها صحفيون من القارات الخمس. وكان الهدف إرهاف حس وسائط الإعلام تجاه الثقافات والديانات الأخرى بدون المساس بحرية التعبير.

إن مشاركة زعماء المجتمع غير الرسميين في المؤتمر الدولي الثاني للعلماء المسلمين، المنعقد في جاكرتا، في حزيران/يونيه الماضي، الذي حضره ٣٠٠ علامة من أكثر من ٥٤ بلدا تميزت بأهمية بالغة. وصدر عن المؤتمر برنامج عمل معنون "من أجل الترويج للإسلام كدين الاعتدال والتسامح". كما استضافت إندونيسيا مؤخرا منتدى السلام العالمي، المنعقد في جاكرتا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦، بهدف تعزيز الحوار والتعاون المتبادل بين الحضارات وتعميق فهم القيم الإنسانية. وفضلا عن ذلك، تعمل إندونيسيا بنشاط على تعزيز الحوار بين الديانات والثقافات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي إطار الاجتماع الآسيوي الأوروبي. وهذه هي طريقتنا للنهوض بثقافة السلام داخل الثقافات والأديان والحضارات وفيما بينها.

وفي بيئة العالم المعاصر المتعددة الثقافات، ينبغي لنا أن نشجع الحوار على كل مستويات المجتمع، وأن نستخدمه

إلى جهات مستهدفة أكثر من خلال مشاركة مختلف الجهات ذات المصلحة، وبخاصة المجتمع المدني.

ومن الجدير بالذكر أن إعلان الألفية واجتماع القمة العالمي للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ أكدوا على القيم والمبادئ المشتركة، كالحرية والتضامن والتسامح، كأمر أساسي بالنسبة للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. وكان ذلك، في حقيقة الأمر، إعادة تأكيد لخطمية الترويج لثقافة السلام من أجل تحقيق السلام الدائم على كل المستويات في هذا العالم الذي يتزايد اضطباغه بطابع العولمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شيدايوسيكو (زمبابوي).

وينبغي أن نضع نصب أعيننا أنه على الرغم من انتشار المبادرات في الآونة الأخيرة حول الحوار فيما بين الثقافات والحضارات والأديان، فإن العالم ما زال محفوفًا بالعنف والكراهية والتمييز والجهل والفقر. ونحن بحاجة في الواقع إلى تكثيف جهودنا للتصدي للتحديات التي تنتظرنا.

إن المناقشة التي نجريها اليوم هي بحد ذاتها دلالة قوية على أننا جميعا يجب أن نكون مستعدين للعمل معا لتطوير وسائل أفضل لتعزيز التسامح واحترام التنوع وحرية الفكر والضمير والدين والمعتقد. وهي فرصة لنفكر بعمق في تعزيز الحوار حول هذه القضايا الهامة والحساسة، بما فيها الحاجة إلى التنفيذ الأنجع لجميع أحكام الصكوك القائمة ذات الصلة، وكذلك استكشاف المزيد من التدابير الدولية لتعزيز النهوض بثقافة السلام.

وإندونيسيا، بوصفها بلدا متنوعا، تؤمن إيماننا راسخا بفضائل تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان. وما فتئت إندونيسيا تتخذ خطوات محددة في ميادين التعليم والثقافة ووسائط الإعلام والدين والمجتمع لتعزيز قيم السلام والحنان والتسامح المشتركة.

لكن الفوضى ما زالت مستفحلة في العالم بالرغم من محاولات إقناعنا بوجود ظروف وأحكام تضمن السلام والنظام والرخاء والأمن، التي يحتاجها كوكبنا الأرضي حاجة ماسة.

ولا تزال قلة قليلة من البلدان، التي تحتكر السلطة على الصعد الاقتصادية والفنية والسياسية، تدعم قيام نظام دولي تزداد فيه ثراء على ثرائها ويجعل غالبية البلدان أكثر فقرا، وأشد استغلالا، وأكثر تبعية.

وبعد ستة عقود من إنشاء الأمم المتحدة، تشكل الحالة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة تهديدا لوجود البشرية ذاتها. وبالتالي، فإن ما يزيد عن ١,١ بليون من البشر - أي سدس سكان العالم - يكافحون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، وما يزيد عن ٢,٧ بليون نسمة - أي أكثر من نصف سكان المعمورة - يقتاتون بالكاد على أقل من دولارين في اليوم، ويعيش ٥٠٠ مليون من الأطفال الرضع في فقر مدقع، ويموت مليون طفل دون سن الخامسة كل عام بسبب الأمراض التي يمكن الوقاية منها، و ١٠٠ مليون طفل لا يمكنهم الالتحاق بالمدارس، و ٨٥٠ مليون من البشر يعانون من الجوع.

وبالإضافة إلى ذلك، يشكل مناخ انعدام الأمن على الصعيد الدولي الناجم عن السياسات والمخططات العدوانية للقوة العظمى الوحيدة في هذا العالم الأحادي القطب، تهديدا لبقاء الملايين من البشر ودول برمتها. وبالمثل، من المثير للجزع أن تسعى بلدان قوية إلى تأجيج الصراعات مستندة إلى مفاهيم التدخل المنافية للميثاق التي لا تؤدي إلا إلى تفاقم الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة، المتراوحة بين الفقر الواسع الانتشار والرغبة في السيطرة على الموارد الطبيعية الاستراتيجية.

أداة فعالة لتعزيز التوافق والتسامح في العلاقات فيما بين الأفراد وفيما بين الدول. وينبغي أن ينعكس التسليم بتعددية الثقافات العالمية من خلال احترام الحرمة السيادية لكل الأمم واستمرار التزام البلدان المتقدمة النمو بمساعدة البلدان النامية.

الدين والثقافة هما المكونان الأساسيان للحضارة. ويعني ذلك أن تعزيز الحوار بين الأمم والمجتمعات يجب أن يكون موضوعا أساسيا في جدول الأعمال العالمي بوصفه عاملا مساعدا في تعزيز ثقافة السلام.

وما زال أممنا مشوار طويل نقطعه نحو نشر ثقافة السلام في كل أنحاء العالم. وينبغي لنا أن نواصل استكشاف مختلف السبل والوسائل للنهوض بهذه الثقافة. ونحن نؤيد فكرة إعلان أحد الأعوام المقبلة السنة الدولية للحوار بين الأديان والثقافات وأن تُدعى فيها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمعات المدنية إلى الاضطلاع بأنشطة مناسبة للاحتفال بذلك الحدث. ونؤيد كذلك إنشاء إدارة في الأمانة العامة تهتم بالمسائل المتعلقة بتعزيز ثقافة السلام.

السيدة شابو مونتاڤو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):

في عام ١٩٤٥، ومن خلال ميثاق الأمم المتحدة، صممتنا نظاما جديدا للعلاقات الدولية لمنع تكرار التجارب الفظيعة للحريين العالميتين ولإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ولإقامة نظام عالمي ديمقراطي ومنصف على أساس احترام كرامة كل بني البشر.

تلك كانت الأهداف التي من أجلها تأسست منظمنا لصون السلم والأمن الدوليين. وقررنا كذلك أن تكون أعمال الأمم المتحدة قائمة على أساس المساواة في السيادة بين جميع أعضائها، وحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. واتفقنا كذلك على أن كل الشعوب سوف تحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

والأمراض، والفقير، وتدمير الموارد الطبيعية التي لا غنى عنها لبقاء البشرية. وعلينا أن نفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، قبل فوات الأوان.

وتكرر كوبا تأكيد التزامها بتعددية الأطراف وبالحوار التي يتم الاتفاق عليها من خلال تعدد الأطراف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، كأداة مقبولة وحيدة لمعالجة المشاكل الدولية. ولا يمكن تحقيق السلم والتنمية للجميع إلا بهذه الوسيلة.

ويستند إسهامنا في ذلك الجهد إلى برنامج شامل للتعاون الدولي، ينفذه بروح من نكران الذات، في مجالات الرياضة، والصحة، والتربية، آلاف الاختصاصيين والفنيين الكوبيين الذين يقدمون خدمات الدعم للعديد من البلدان. وهم يفعلون كل ذلك على الرغم من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الصارم الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي سيعلم معظم أعضاء الأمم المتحدة معارضتهم له مرة أخرى يوم الأربعاء ٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

إن حلم إيجاد معايير منصفة ومعقولة حقاً لتوجيه مصير البشر يبدو مستحيلاً للكثيرين. ونحن مقتنعون بأن الكفاح لتحقيق المستحيل يجب أن يكون بالتالي هدف المنظمة. وينبغي لنا العمل على زرع الأفكار للقضاء على الأنانية، وتعزيز التضامن والتعاون الدولي الحقيقي. وحين نفعل ذلك، لن نكون بحاجة إلى كل الأسلحة التي صنعتها هذه الحضارة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة ميغيلوري (الكرسي الرسولي)

(تكلم بالانكليزية): يمثل صون السلم والدفاع عنه وتعزيزه في العالم العمود الفقري لوظائف الأمم المتحدة وأولوياتها. وتؤمن المنظمة، عن اقتناع ومن خلال خبرتها الممتدة

وعلى الرغم من تأثر البلدان النامية من هذا الواقع السليبي - ومع أن رياح الإصلاح تهب على الأمم المتحدة، ليست هناك أي نية لإجراء إصلاح جذري على هذه المؤسسة الفاسدة لجعلها هيئة تمثل حقاً مصالح شعوب العالم كافة وليس فئة قليلة منتقاة - فلا بد من تعزيز مناخ من السلام على الصعيد الدولي.

وينبغي لنا دعم ثقافة قائمة على السلام ونبذ العنف من شأنها تعزيز الحوار بين الحضارات وترسيخ حق جميع الشعوب في تقرير المصير والتضامن، باعتبارهما قيمة أساسية يجب الاستناد إليها في معالجة مشاكل العالم، حتى نكفل إمكانية التشاطر في تحمل المسؤولية عن حلها، والتركيز على مساعدة من هم في أمس الحاجة إليها.

ويجب أن نؤكد بحزم أن مبدأ السيادة لا يمكن التضحية به في سبيل نظام مستغل ومجحف، تسعى فيه قوة عظمى مهيمنة، يدعمها جيرونها، إلى أن تكون هي صاحبة القرار في كل شيء. والأسباب الرئيسية للصراعات الحالية هي الفقر والتخلف السائدين في الأغلبية العظمى من البلدان، والتفاوت في توزيع الثروة والمعرفة في العالم.

والفقر والتخلف الحاليين هما من آثار غزو الأراضي في غالبية أرجاء العالم واستعمارها واستعباد سكانها وهب خيراتهما، من جانب الدول الاستعمارية، ونشأة الامبريالية، والحروب الدامية التي تقسم العالم بأساليب جديدة. وعلى تلك القوات الدائمة، اليوم، واجب أدبي بتعويض بلداننا عما ألحقته بنا من أضرار عبر القرون.

وليس هناك ما يخدم مصالح البشر في النظام الاقتصادي والسياسي الراهن. وذلك النظام، الذي يهمل ٨٠ في المائة من سكان العالم ويقصدهم، لا يمكن استدامته. ونحن نعتبر أن الدور الأساسي للأمم المتحدة هو إنقاذ العالم ليس من الحرب فحسب، بل أيضا من التخلف، والجوع،

مستوى يسمو فوق الإصلاحات المؤسسية الضرورية والمأمولة.

وفي هذا السياق، يود وفدي أن يجدد تأييده للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠. وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية كبرى في إعداد أجيال المستقبل. ولذا سيعقد المجلس البابوي للحوار بين الديانات غدا اجتماعا في أسيسي للشباب من مختلف البلدان والخلفيات الثقافية والدينية، لكي يشاركوا من خلال التزامهم الشخصي بالحوار والصلاة والتعليم المكرس للتسامح والسلام.

وقد نجمت عن غياب حقيقة السلام الأساسية على المستوى الثقافي، بدون شك، آثار مدمرة على مر الأعوام، وما زالت بعض الثقافات والعقليات حتى الآن تنكر وجود هذه الحقيقة. وأبرز الأمثلة المثيرة على ذلك الإرهاب الدولي. وتستند المخططات الإجرامية للإرهاب الدولي إلى جذور ثقافية زائفة تنكر وجود علاقة بين الحقيقة والحياة البشرية. وتتسم تلك الجذور بالعدمية والأصولية المتعصبة، وهما طريقتان خاطئتان للتعامل مع الحقيقة. وينكر العدميون مجرد وجود الحقيقة، بينما يدعي الأصوليون أنهم يستطيعون فرضها بالقوة. وعلى الرغم من منابعهما وخلفياتهما الثقافية المختلفة، يُظهر كلاهما ازدياد خطيرا ببني البشر والحياة الإنسانية، وبالتالي بالله ذاته.

وغياب السلام في عالمنا لا يمكن حصره في أمور ذات طبيعة اجتماعية أو سياسية استثنائية. وما يتسبب فيه الإرهاب والحرب والإبادة الجماعية والظلم على الصعيدين الوطني والدولي من تمييز واضطهاد ضد مجموعات سكانية بأسرها، وتركها فريسة للجوع واليأس، أو إعاقة أو تهديد حق الأمم في الوجود، يمكن تفسيره أيضا بالدوافع العميقة ذات الطبيعة الثقافية والأيدولوجية والفلسفية وحتى الدينية.

لسنوات عديدة، بأن السلام ثقافة أولا وأخيرا، قبل أن يكون شبكة من العلاقات السلمية بين الدول تقوم على نظام أحكام القانون الدولي وآلياته.

وعلى مدى سنوات من أنشطة الأمم المتحدة، أعرب الكرسي الرسولي عن ثقته في هذه المؤسسة باعتبارها محفلا مميزا يمكن فيه للدول أن تعمل متضافرة بغية تعزيز السلام، وقدم إسهامه في التعرف على علامات العصر، وتعميق التفكير، والأهم من ذلك، جمع مجتمعات بأكملها في سائر أنحاء العالم لتعزيز ثقافة السلام وصورها.

وفي مطلع هذا العام، وجه البابا بنيدكت السادس عشر إلى الرجال والنساء ذوي النيات الحسنة رسالة عنوانها "في الحقيقة، السلام". وشدد البابا، في قراءته لعلامات العصر - حيث يشكل الإرهاب والعدمية والتعصب والأصولية تهديدا للتعایش السلمي - على الوشيجة التي لا تنفصم بين السلام والحقيقة.

وينطوي السلام على حقيقة مشتركة بين جميع الشعوب رغم ما تتسم به من أوجه التنوع الثقافي والفلسفي والديني. وهي الفكرة المتمثلة في أن كرامة كل إنسان ترتبط بشكل وثيق مع الغيب. وبالتالي، سوف تتوصل إلى السلام عندما يُفهم ويمارس كتجسيد لهذه الحقيقة المشتركة، من خلال الاحترام المتبادل للتنوع الثقافي.

إن التعظيم المفرط للفوارق يتعارض مع هذه الحقيقة الأساسية. ويتعين علينا أن نستعيد الوعي بأننا نتقاسم مصيرا مشتركا، وهو في النهاية مصير يسمو فوقنا، بحيث أنه يضاعف الفوارق التاريخية والثقافية بيننا، ليس في تعارض مع الشعوب التي تنتمي إلى ثقافات مختلفة، بل في تعاون معها. ولهذا الغاية، يتعين علينا أن نؤكد الالتزام المشترك بتعزيز مؤسسات وأساليب العمل المشترك والتعاون بين الشعوب والأمم، لا سيما تعزيز التربية من أجل السلام، وعلى

لقد اجتزنا الآن منتصف المدة للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم. والمناخ الذي استقبل به اعتماد قرار الجمعية العامة ١٥/٥٢ في عام ١٩٩٧ ربما أصبح الآن مجرد ذكرى قديمة العهد بالنسبة لمنظمات وحكومات عديدة، ولكن الحاجة إلى إجراءات ملموسة أعظم الآن أكثر من أي وقت مضى.

وهذه رسالة لا لبس فيها نتلقاها من أعضائنا في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في كل أنحاء العالم. وهي الرسالة التي يوجهونها لنا الآن، بينما يجري التحضير للمؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي سيعقد في جنيف في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

إن جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الاتحاد الدولي تتطلع إلينا كممثلين عنها أمام المجتمع الدولي، لكي نأتي بالمعلومات عما تفعله الأطراف الفاعلة، وليس مجرد ما تقوله، من أجل تعزيز التسامح واحترام التنوع. وهذه أعمال ضرورية إذا كان للعالم أن يكافح حقاً التمييز والتحيز. وهي أعمال ضرورية في عالم يشهد صعوداً في التحيز الطائفي.

هناك أمثلة كثيرة على أعمالنا وأعمال جمعياتنا الوطنية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نشير إلى الصليب الأحمر البريطاني الذي يعمل مع الهلال الأحمر في بنغلاديش لسد الفجوات وتقديم الدعم للسكان الذين يعيشون في حالة ضعف في المملكة المتحدة. وقد تطورت الأعمال الأولية للاتصال الجماهيري إلى عمليات إسعاف ومساعدات صحية للمجتمعات المحلية. ووفر برنامج توظيف المتطوعين موارد كانت هناك حاجة ماسة إليها وقادرة على تحقيق نتائج لها تأثير فارق على حياة المجتمع. وهناك تقارير من جمعيات الصليب الأحمر الأخرى عن برامج مشابهة لذلك العمل الذي

ويتبع ذلك بشكل اعتيادي السلوك الاجتماعي والخيارات السياسية. وعلى هذا المستوى، من الضروري رسم سياسات سلام وطنية ودولية تحتضن حقيقة السلام وترفض الأكاذيب بوصفها نظاماً للعلاقات أو للحكم.

ومن خلال الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي في عام ٢٠٠٥، اعتمدت هذه المنظمة مبدأ مسؤولية الحماية كترجمة عملية لممارسة السيادة والحكم. وتفترض مسؤولية الحماية بشكل مسبق القدرة والإرادة لإزالة التهديدات، ولإقامة العلاقات والآليات الملائمة لمواصلة ثني البشرية عن استخدام القوة لحل النزاعات، والاستعاضة، بالقدر الممكن، عن القوة بالقانون.

وترتبط مسؤولية الحماية بشكل وثيق بحقيقة السلام وتتناسب معها بشكل مباشر، سواء كانت المسألة متعلقة باتخاذ قرارات باستخدام القوة في حالات متطرفة، أو السلوك خلال وبعد الصراع، أو بالنفقات العسكرية أو بتجارة الأسلحة أو بنزع السلاح أو بالانتشار النووي أو بمسائل التركيب السكاني أو بنهج التنمية. فلتحقيق السلام على المستويين الاجتماعي والسياسي، لا بد من إعادة تأسيس العلاقة بين الحقيقة والسلام على المستوى الثقافي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): عملاً بقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة لمراقب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد شولتنز (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالانكليزية): يتكلم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن هذا البند بسبب الأهمية التي يوليها لاتخاذ جهود أكبر في هذا المجال من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

الوقت الذي يستعد فيه الشباب لقيادة بلدان العالم في المستقبل.

وقد دلت على دعمنا لمبادرة الأمين العام بشأن تحالف الحضارات مشاركة نائب الأمين العام لاتحادنا في جلسات الاستماع التي نظمها الفريق الرفيع المستوى المعني بتحالف الحضارات، في تموز/يوليه ٢٠٠٦، في جنيف. وقد ذكر نائب الأمين العام في جلسات الاستماع بالتعهد الذي أعلنه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مؤتمره الدولي المنعقد في عام ٢٠٠٣. ويتضمن التعهد قسم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهو مهم بالنسبة لهذه المناقشة من ناحيتين: تطوير حوار عام ودعوة، وتعزيز التسامح، وعدم التمييز واحترام التنوع على المستويين الوطني والدولي؛ وتطوير شراكات وتعزيز الحوار وبرامج الدعم في هذا المجال مع الحكومات والمنظمات الدولية والوطنية العاملة في سبيل إنجاز نفس الأهداف، خاصة في ضوء أهمية الدور الذي يضطلع به الشباب في التثقيف عن طريق الأقران والتعليم غير الرسمي لتشجيع الصداقة العالمية والتفاهم.

وتكلمنا أيضا عن الحاجة إلى تكتيف مشاركة المجتمع المحلي في تلك البرامج، مبرزين، بشكل خاص، أهمية تمكين بيئة التطوع التي من خلالها يمكن لتلك البرامج أن تزدهر على مستوى المجتمع المحلي، ويمكن عن طريقها ترك أثر حقيقي على ممارسات الوصم والاستبعاد التي تواجهها جماعات سكانية مهمشة كثيرا جدا في عصرنا هذا.

بهذه النبذة أتعهد أمام الجمعية بمواصلة حضورنا البارز في تناول هذه الأمور. وسنعد مشاورات مستفيضة واسعة فيما نستعد للمؤتمر الدولي الذي سيعقد في جنيف في عام ٢٠٠٧، الذي سيجتمع بين حكومات العالم وزعماء جمعياتنا الوطنية. وإننا نتطلع إلى الحصول على نتيجة قوية

يركز على توظيف المتطوعين، بما في ذلك جمعيات الصليب الأحمر في الدانمرك والسويد. وفي أيسلندا، تتعاون الحكومة وجمعية الصليب الأحمر في تدريب المتطوعين الأيسلنديين على بناء السلام استعدادا لمشاركتهم في بعثات السلام.

وأذكر هذه الأعمال لا لمجرد تسجيلها في المحضر، بل للتأكيد على أن الأعمال يجب الاضطلاع بها بمشاركة كاملة من جانب المجتمعات ذاتها. وهذا أمر ضروري في كل البلدان، ولكن له أهمية خاصة في بلدان أدت الهجرة فيها إلى الجمع بين ناس من مختلف الثقافات والطوائف والتقاليد والمعتقدات. ومسألة الهجرة والاندماج موضوع رئيسي في عمل بعض المنظمات الدولية الشريكة لنا، ونحن نشيد بالمنظمة الدولية للهجرة وبمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على الأعمال التي يضطلعان بها من أجل تعميق فهم المشاكل والحاجة إلى إيجاد الحلول لها.

نحن نعلم أن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر له دور الشبكة الجامعة لكل ثقافات العالم تحت مجموعة واحدة من المبادئ الأساسية. وفي هذا السياق، نشدد على دور مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ونرى مجموعة من الفرص في الميدان لربط جمعياتنا الوطنية بمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في المستقبل.

ونحن نؤدي دورنا الآن كجسر يربط بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، على مستويات رفيعة، وللربط بين الطوائف والسلطات المحلية، حيث الأمر الأساسي هو الاتصالات مع الأوساط الشعبية. ونستخدم عضوية المنظمات الست الكبيرة في اتحادنا، وهي منظمات الشباب الدولية الرئيسية الست، للتأكيد على دور الشباب في إيجاد وتنفيذ الحلول، ونؤكد الحاجة على مستوى العالم إلى الشباب للعمل وفقا للمبادئ الأساسية للحركة من أجل تعزيز التسامح واحترام التنوع في

الدول الأعضاء التي تتشاطر، على نحو واسع، الالتزام بالسلام الذي هو الهدف الرئيسي لمنظمتنا. كما أود أن أعرب عن ارتياحنا للاهتمام والحماس اللذين حشدا خلال السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية سنة ٢٠٠٥، التي احتُفل بها عن طريق إقامة عدد من المهرجانات في مختلف أنحاء العالم، بما يؤكد أهمية الرياضة للمشاركين والتزامهم بالطابع العالمي لهذا النشاط.

في إطار السنة الدولية نظمت تونس مؤتمرا دوليا مكرسا للرياضة والصحة تُوج بإعلان حمامات الذي كررت فيه الدول المشاركة الإعراب عن أهمية الرياضة والتربية البدنية في أسلوب حياة صحي بدنيا وعقليًا. ونظرا للطابع الإنساني للرياضة ومساهمتها الحيوية في نهضة الأجيال القادمة التي تبحث عن لياقة بدنية وعقل سليم، ترحب تونس بالاعتماد الإجماعي في الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو للاتفاقية الدولية لمكافحة العقاقير المنشطة في الرياضة وهي أول صك عالمي لمواجهة هذا البلاء الخطير. وتنتهز تونس هذه الفرصة لتدعو الدول الأعضاء لاتخاذ جميع التدابير الضرورية لمواجهة هذا الخطر الذي، في آن واحد، يقوض صحة الرياضيين، ومثلة ومصداقية الألعاب الرياضية التي تشرف البشرية مثل الألعاب الأولمبية.

ومن أجل الحفاظ على مستوى الحماس عاليا ولجعل الرياضة وسيلة لتعزيز المبادئ العالمية للأجيال القادمة، لي الشرف بأن أعرض مشروع القرار A/61/L.12 المعنون "الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام"، بالنيابة عن الدول التي شاركت في تقديمه والتي تظهر أسماؤها في تلك الوثيقة.

وبعد نشر تلك الوثيقة، انضمت الدول الأعضاء التالية إلى مقدمي مشروع القرار: أذربيجان، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وأفغانستان، وألبانيا، وأنتيغوا

وإيجابية لهذه المناقشة، مع التزام الجميع يجعل هذا العالم مكانا أفضل للعيش فيه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال.

أود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروع القرار A/61/L.11 سيتم في تاريخ لاحق. وبهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٤ من جدول الأعمال.

البند ٤٩ من جدول الأعمال

تسخير الرياضة من أجل السلام والتنمية

تقرير الأمين العام (A/61/373)

مشروع القرار (A/61/L.12)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل تونس لعرض مشروع القرار A/61/L.12.

السيد حشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، في البداية، أن أهني الأمين العام على تقريره المعنون "الرياضة من أجل التنمية والسلام: طريق المستقبل" (A/61/373)، وأن أخبره عن تقدير وفدي العميق للعمل الذي اضطلع به السيد أدولف أوغي، الرئيس السابق لسويسرا والمستشار الخاص للأمين العام لشؤون الرياضة من أجل التنمية والسلام، ولجهوده المستمرة لضمان نجاح البرامج التي تهدف إلى ترويج الرياضة في جميع أنحاء العالم. كذلك أود أن أشكر ممثلته، السيد جبريل ديالو، مدير مكتب نيويورك للرياضة من أجل التنمية والسلام لالتزامه بقضية الرياضة ومساهمته القيمة في هذا المجال.

أود أن أكرر الإعراب عن تصميم تونس على متابعة جهودها لجعل الرياضة، التي هي ضرورية جدا للجسم السليم والعقل السليم، حلقة اتصال وقاسما مشتركا بين

إن التضامن بين الشعوب في بداية القرن الحادي والعشرين ليس اختياراً بل ضرورة، ونحن مقتنعون بأن ذلك التضامن يمكن أن يعزز من خلال الرياضة. لهذا السبب، يأمل وفد بلادي إضافة إلى وفود البلدان الأخرى المشتركة في تقديم مشروع القرار بأن المشروع سيحظى بدعم جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة. وهذا سيرسل رسالة قوية إلى جميع الرجال والنساء الذين يروجون للممارسة النبيلة للرياضة وسيشكل تشجيعاً كبيراً للرياضيين.

السيدة الزعابي (الإمارات العربية المتحدة): أود

بداية، وباسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام كوفي عنان على ما جاء في تقريره الأخير المعني بهذا البند من معلومات قيمة، من شأنها أن تعزز من مناقشاتنا الدائرة حول هذا البند.

إن اهتمام الجمعية العامة ومنذ العقد الماضي في إحياء العمل بالهدنة الأولمبية، فضلاً عن إجماع قادة دولنا وحكوماتنا في هذه القاعة خلال قمة دورة الستين، على أهمية النهوض بالرياضة لصالح تعزيز السلام والتنمية، إنما يعكس قناعة المجتمع الدولي بضرورة تسخير هذا النوع من الفعاليات البشرية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خصوصاً بعد أن أثبتت الأحداث بأن اهتمام الحكومات والمجتمعات المدنية في تنمية الرياضة والتربية البدنية لدى الأبناء ساهم بشكل ملحوظ في تعزيز برامج التنمية الوطنية لديها، ولا سيما في مجال تحسين الصحة العامة للمواطنين، والتقريب بين مختلف مجتمعاتهم المحلية، وتشجيع الأفراد على ممارسات احترام القوانين والحفاظ على سلامة المرافق العامة والبيئة، وتعزيز التماسك والتنوع بين الأفراد والمجتمعات. وعلى الصعيد العالمي ساهمت هذه الفعاليات في تشجيع احترام الرأي العام العالمي لتقاليد وثقافات وحضارات الشعوب، والتقريب فيما بينها من خلال إضفاء أواصر التعاون وروح التسامح والتآلف والمحبة بين فئاتها.

وبربودا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وبيلاروس، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، والجبل الأسود، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، والرأس الأخضر، وزامبيا، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسلوفينيا، والسنغال، والسودان، وسورينام، وعمان، وغواتيمالا، وفرنسا، وفيت نام، وكازاخستان، وكرواتيا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، والكونغو، ولكسمبرغ، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، ومولدوفا، والنمسا، واليابان.

مشروع القرار هذا هو ثمرة مشاورات طويلة مع عدد كبير من الدول الأعضاء وكذلك مع مؤسسات الأمم المتحدة. وأود أن أعرب هنا عن شكرنا العميق وامتناننا لهم للاهتمام الذي أبدوه بهذا النص والدور الفعال الذي اضطلعوا به في إنجاح السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية. إن مشروع القرار يشجع جميع المساهمين في ميدان الرياضة على إعداد برامج التوعية من أجل السلام في جميع أنحاء العالم عن طريق تنظيم مهرجانات رياضية وكذلك بتضمين الرياضة في برامجهم الإنمائية، بالاسترشاد بخطة العمل الواردة في تقرير الأمين العام.

ويدعو مشروع القرار الدول الأعضاء أيضاً إلى وضع برامج رياضية لتعزيز اهتمام المجتمع الدولي بالمواضيع المهمة مثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما أنه ينوه مع التقدير بعقد الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي الأول لقيادات الشباب في ٢٩-٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الذي سلط الأضواء على أهمية الرياضة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

للفئات المستضعفة، بما فيها المعوقون والمسنون، وغير ذلك من برامج مواجهة الكوارث الطبيعية وحملات مكافحة العنف والجريمة والانحراف والإرهاب والإدمان والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغيرها الكثير.

وإيماناً من دولة الإمارات العربية المتحدة بأن الشباب هم ثروتها الوطنية الحقيقية، فقد أولت الحكومة قطاع الرياضة وتأهيل الشباب من الجنسين أهمية خاصة، سواء كان ذلك من خلال إدراجها مادة التربية البدنية في مناهج التعليم الأساسي، أو من خلال دعمها لحركة الطلاب الكشفية الرامية إلى تنمية شخصيات ومواهب وقدرات أبنائها العقلية والبدنية والمعنوية، وإكسابهم المبادئ والقيم اللازمة لتحسين مستوى اندماجهم في مجتمعاتهم الأصيلة، وارتباطهم الوثيق في برامج حماية البيئة وتنفيذ بعض برامج التوعية، ولا سيما المتصل منها بالأنشطة الإنسانية والاجتماعية والصحية والإثرائية المحلية والوطنية.

وحرصاً من دولة الإمارات العربية المتحدة على صقل شخصيات ومهارات وقدرات أبنائها وتدريبهم وتأهيلهم ما بعد مراحل التعليم الأساسي لتمكينهم من المشاركة الفاعلة نحو تنفيذ خططها التنموية الشاملة وعلى مختلف الأصعدة، اتجهت الدولة نحو إضفاء الطابع المؤسسي على هذا القطاع، وذلك من خلال تخصيصها للموارد المالية السخية لتمويل برامج وأنشطة ومشاريع تنمية رياضة الشباب وإدماجها في أهداف العديد من برامج التنمية الاجتماعية والبيئية والصحية الوطنية وغيرها. كما أنشأت هيئات لرعاية أنشطتهم الرياضية، كان منها، على سبيل المثال لا الحصر، الهيئة العامة للشباب والرياضة، ومجلس الاتحادات الرياضية، واللجنة الوطنية الأولمبية، والتي تشترك جميعها في الإشراف على رسم وتنفيذ استراتيجية تطوير ورعاية النشاط الرياضي الوطني، وتطوير مستوى التدريب والتحكيم والتنافس الشريف بين الرياضيين. ودعم الأندية

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ترحب بجميع الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة من أجل إنجاح فعاليات الاحتفال العالمي بالسنة الدولية للرياضة والتربية البدنية لعام ٢٠٠٥، وأيضاً بمبادرات التعاون والشراكة التي تم تنظيمها حتى الآن بين منظومة الأمم المتحدة واللجنة الأولمبية الدولية وغيرها، بما في ذلك إنشاء الترتيبات المؤسسية والصناديق المالية فضلاً عن تنظيم المؤتمرات والمنتديات الوطنية التي تم الإشارة إليها في تقرير الأمين العام الأخير بشأن هذا البند، والرامية جميعها إلى النهوض بمستوى الفعاليات الرياضية بما في ذلك تهينة الأجواء المناسبة لدعم خطط التنمية بأنواعها ولا سيما في مجال الارتقاء بنوعية خدمات التعليم والثقافة والصحة وتوفيرها للجميع.

كما تؤكد الإمارات على أهمية توسيع هذه المبادرات لتشمل وبصفة خاصة حشد المساعدات المالية والاقتصادية والمعنوية اللازمة للبلدان النامية وخصوصاً الصغيرة والأكثر فقراً منها والمتعرضة للحروب والصراعات، من أجل تمكينها من تلبية الاحتياجات المحلية، والقضاء على بؤر انتشار الفقر والعنف والفتنة في أوساط مجتمعاتها، وفي بناء وإعادة ترميم وتطوير البنى التحتية لمؤسساتها الرياضية، وتشجيع أبنائها على الانخراط في الميادين الرياضية وفي أخذ فرصهم في تقاسم التجارب والخبرات الرياضية، والاشتراك في مسابقات الألعاب الأولمبية والإقليمية.

وفي هذا السياق أيضاً ندعو إلى ضرورة الاتفاق الدولي على مدونة لقواعد الممارسات السليمة للرياضة، وبما يعزز من تطوير برامج الشراكة الاستراتيجية بين أصحاب المصلحة المنخرطين في مجال الرياضة، بما فيها المنظمات والجمعيات الرياضية والقطاع الخاص للمساعدة في تسخير برامج الرياضة في نشر أخلاقيات التعامل الإنساني والبشري، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن دعم جهودنا المشتركة والرامية إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي

في ظل بيئات صحية سليمة، تُحسّن من مستوى انخراطهم في تنفيذ أهداف الأمن والسلام والتنمية في مجتمعاتهم.

السيد مورير (سويسرا) (تكلم بالانكليزية): لقد أحاط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام المعنون: "الرياضة من أجل التنمية والسلام: طريق المستقبل" الذي قدمه للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. ونحن سعداء كذلك بمناقشة التقرير إلى جانب مشروع القرار A/61/L.12 المعنون "الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام".

ويسعدنا اليوم بصورة خاصة، نشر هذا الكتاب عن إعلان السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية، سنة ٢٠٠٥، الذي صدر لتوّه، والذي استطيع عرضه على أعضاء اللجنة مغلفا بلون الأمم المتحدة الأزرق الجميل. وأنا أعرف أنها قضية حساسة أن أقوم اليوم بالترويج للكتاب من على هذا المنبر.

ربما لا يوجد في هذا الكتاب العمق الفلسفي الذي تتسم به أعمال نعوم تشومسكي، لكنه دليل مثير للإعجاب للعدد الكبير والتنوع في المبادرات والأنشطة وشبكات العمل التي تريد أن تحدث فرقا من خلال الرياضة والألعاب. إنه يعرض الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الرياضية ووكالات التنمية، وكذلك القطاع الخاص لتسخير الإمكانيات الإيجابية الهائلة للرياضة والتربية البدنية لتعزيز التنمية والثقافة والسلام والصحة بصورة محددة ومنهجية.

ولم يكن ممكنا إنجاز أي شيء من ذلك بدون الالتزام الرائع من قبل الأمين العام نفسه ومن مستشاره الخاص لشؤون الرياضة من أجل التنمية والسلام وفريقيه في جنيف ونيويورك. وتود سويسرا أن تتقدم لهم بالتهنئة والشكر على جهودهم التي لا تكل.

والاتحادات الرياضية الوطنية، ومضاعفة إنشاء المراكز والملاعب الرياضية وفقا لأحدث المواصفات العالمية المتقدمة، وهو الأمر الذي ساهم، خصوصا خلال العقد الأخيرين، في تشجيع شباب الإمارات من الجنسين، بما فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة، على المشاركة الفاعلة بأغلبية المسابقات والمباريات الرياضية المقامة، سواء على الصعيدين الوطني والثنائي أو في المحافل الإقليمية والدولية، بما فيها دورات الأولمبياد، وأيضا في فوز عدد من أندية ولاعبها الوطنيين بالبطولات والميداليات المتميزة. وفي إطار حرص الدولة على الاستفادة من كل ما يؤمن الحفاظ على سلامة لاعبيها، فقد حرصت على التوقيع على وثيقة إعلان كوبنهاغن لمكافحة المنشطات خلال الأنشطة الرياضية.

إن دولة الإمارات التي تؤمن بفاعلية الهدنة الأولمبية كوسيلة لوقف الحروب والصراعات، تحث الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة بأن تعزز جهودها المشتركة الرامية إلى تشجيع إحياء العمل بنظام هذه الهدنة، واستثمار الأنشطة والمباريات الرياضية المقامة خلال فترات نشوب الصراعات في العديد من المناطق من أجل تثبيت وقف إطلاق النار ما بين المتحاربين وتشجيع قادتهم على إعادة النظر في أساليب معالجتهم لصراعاتهم واللجوء إلى الحوار والطرق السلمية بدلا من الاقتتال والحروب والدمار.

ونؤكد في هذا السياق أيضا على ضرورة تعزيز المبادرات الدولية الأخرى الرامية إلى تعميم مفهوم إتاحة الأنشطة الرياضية للجميع، وإدماج قيمها السامية في الاستراتيجيات والبرامج التربوية والتنموية. وبما يساهم في إيجاد أرضية خصبة لتفاعل الثقافات، والحوار بين الحضارات، وتبادل المصالح المشتركة بين الشعوب، تعزيزا لجهود بناء السلام، معربين عن أملنا في أن يتم الاتفاق الدولي قريبا حول وضع اتفاقية دولية لمناهضة تعاطي جميع أنواع العقاقير في جميع الأنشطة الرياضية، بما يكفل تنمية مهارات الشباب

القرار، الذي أماننا اليوم، والذي نؤيده تأييدا تاما، التحديات المستقبلية الرئيسية.

لقد حان الوقت للاستثمار في التنفيذ. ويعني ذلك حث الوكالات والصناديق والبرامج على الاندماج المنهجي مع الرياضة العامة وتسخيرها كأداة في نشاطاتها التنفيذية لترجمة الأسس المفاهيمية إلى عمل. وبينما نتفهم القلق من زيادة التركيز على عمل الصناديق والبرامج وأولوياتها، فإننا لسنا مقتنعين تماما بأن الرياضة تصرف الأنظار عن ذلك التركيز، بل هي وسيلة هامة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن الزخم الذي تحقق حتى الآن، وكذلك المتطلبات والتحديات التي تنتظرنا، كل ذلك يعزز إيماننا بأن الوقت قد حان لمضاعفة جهودنا وأنشطتنا. وهناك حاجة لبذل المزيد من الجهود كي تصبح الإمكانيات الهائلة لتسخير الرياضة لأغراض التنمية حقيقة دائمة.

إننا نهيئ بأسرة الأمم المتحدة للاشتراك في تلك الجهود والأنشطة لوضع آلية متسقة وفعالة لتحقيق ذلك الهدف. ويقوم المستشار الخاص بدور أساسي في توفيق التوجيه بشأن المستقبل المؤسسي لتسخير الرياضة للأغراض الإنمائية والسلام ضمن منظومة الأمم المتحدة.

إن الحوار يدور اليوم حول الرياضة من أجل التنمية والسلام. لكن سويسرا مقتنعة بأنه يدور حول أكثر من هذا بكثير. إنه حول صورة الأمم المتحدة. إن عملنا من داخل المنظمة يركز على تعزيز روابطها سواء كان مع المجتمع المدني أو القطاع الخاص أو المجتمع العلمي أو مع عالم الرياضة. إن مستقبل الأمم المتحدة يعتمد على شراكتها مع المجتمع المدني بصورة عامة. وإن الرياضة في ذلك الصدد، آلية مثالية لبث الحيوية في تلك الروابط والشراكات.

وإذ أشير إلى إسهامنا الرئيسي في السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية لعام ٢٠٠٥، أود أن نركز مرة أخرى على لأهمية مؤتمر مغليغن الثاني للرياضة والتنمية المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بناء على مبادرة المستشار الخاص. لقد كان المؤتمر توجيحا واختتاميا للسنة الدولية للرياضة والتربية البدنية لعام ٢٠٠٥. وحضره أكثر من ٤٠٠ مشترك من ٧٠ بلدا ومن جميع قطاعات المجتمع.

وكان المؤتمر نقطة تحول على طريق شراكة عالمية في الرياضة والتنمية. فلقد اعتمد كل المشاركين في المؤتمر وبالإجماع وثيقته الختامية المعروفة ببناء مغليغن إلى العمل. إنها وثيقة تدعو إلى لعمل موجهة للجميع: للمنظمات الرياضية والرياضيين والحكومات ووكالات التنمية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام ومعاهد البحث والقوات المسلحة. وتدعو الجميع لتعزيز الرياضة وتسخيرها لأغراض التنمية والسلام في مجالات اختصاصهم. فعلى سبيل المثال، تهيب بالمنظمات المتعددة الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة أن تأخذ دور الريادة في حوارات السياسة العامة على المستويات الاستراتيجية والعالمية لزيادة وعي العناصر الفاعلة على الساحة الدولية وغيرهم من الشركاء لتقوية شبكات العمل والنهوض بالتنسيق وتعزيز تنفيذ المشاريع والبرامج وتقييمها.

وبكل وضوح، يشير الكتاب الذي أصدره المستشار الخاص ومؤتمر مغليغن ووثيقته الختامية إلى أنه قد تم إرساء أسس متينة خلال السنوات الأخيرة، لا سيما خلال سنة ٢٠٠٥.

واليوم، لا يرجع الأمر لكل أصحاب المصلحة للاتفاق على رؤيا وأهداف ومجالات مشتركة للعمل من أجل المستقبل فحسب، بل لمواصلة الزخم لزيادة تسخير الرياضة وسيلة للإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، يعالج مشروع

حضرة صاحب السمو حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وسمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم سمو الأمير، والرعاية التي أبدتها والرؤية التي أظهرها، إلى إطلاق طائفة واسعة من المبادرات الناجحة الهادفة إلى تعميق التفاهم بين البلدان والمجتمعات.

وفي الواقع، ترى قيادة دولة قطر في الرياضة استثمارا مباشرا ومجزيا وهاما في أطفال قطر وشبابها، يسمح بزيادة إنتاجيتهم ويحقق شعورهم بالانتماء إلى مجتمع واحد ويولد لديهم وضوحا في الرؤية الكاملة. كما أطلقت دولة قطر مبادرات متنوعة كالترويج لرياضة النساء، وتعزيز الإدارات المشرفة على التربية البدنية في النظام التعليمي الوطني.

أما على المستوى العالمي، فقد قطعت دولة قطر، على صغر حجمها، أشواطا كبيرة في الاضطلاع بدور محوري في رعاية السلام والتعاون الدوليين. ولعل أبرز مثال على ذلك هو استضافة الدوحة، قطر، قريبا لألعاب آسيان الأولمبية الآسيوية الخامسة عشرة لعام ٢٠٠٥، وهو أمر من شأنه ردم الهوات الثقافية والتركيز على الأوجه المشتركة والمساعدة في بناء القدرات والقيم القيادية داخل عالم الرياضة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

إن دولة قطر ترى في الرياضة والتربية البدنية عاملا محفزا على تحقيق التنمية، وتسلم بمنافعها المتعددة الأوجه لا سيما باعتبارها وسيلة تسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحمل في طياتها القيم الإنسانية إلى قلوب المواطنين وعقولهم، ترويجا للسلام وتحقيقا للتفاهم والتسامح على المستوى الدولي.

إن دور الرياضة في السلام والتنمية يشكل أولوية لجميع الدول. والرياضة هي وسيلة للسمو فوق الخلافات، فهي تنمي المهارات وتعلم القيم التي تلازم الإنسان طوال حياته. كما أنها تنمي الشعور بالانتماء إلى المجتمع وتولد

وإن مشروع القرار المدرج في جدول أعمال مناقشة اليوم يجسد تلك الروح. ولذا، تؤيد سويسرا اعتماده تأييدا تاما.

السيد الحزّاب (قطر): يسعدني بداية أن أتحدث

اليوم في إطار هذا البند، الذي توليه الجمعية العامة الاهتمام الذي يستحقه. وأود كذلك أن أشيد بمكتب الأمم المتحدة في نيويورك للرياضة من أجل التنمية والسلام الذي يعمل على الترويج لمفهوم الرياضة والتنمية في العالم.

إن موضوع تسخير الرياضة من أجل السلام والتنمية يحظى باعتراف وأهمية متناميين على المستوى العالمي. ولقد أدى الإعداد للسنة الدولية للرياضة والتربية البدنية والاحتفال بها في عام ٢٠٠٥ إلى الإقرار في جميع أنحاء العالم بالصلة العضوية التي تربط الرياضة بالسلام والتنمية. وقد أبرز البيان الختامي للقمّة العالمية ٢٠٠٥ هذه الصلة (القرار ١/٦٠).

إن دولة قطر من الذين يؤمنون بالرأي بأن البشر هم في صُلب عملية التنمية. كما أن تعزيز التنمية الاجتماعية والحفاظ على القيم والممارسات التي تعزز التماسك الاجتماعي يحتلان مكانة هامة في دولة قطر. ويجري العمل على كفالة إشاعة مناخ موات ومشجع للنساء والفتيات والشباب وسائر الفئات الاجتماعية، لا عبر توفير التعليم الجيد النوعية والرعاية الصحية الأولية لجميع المواطنين فحسب، بل أيضا من خلال إرساء الخطة الإنمائية للدولة على ركيزتي تنمية الموارد البشرية وحقوق الإنسان. ولهذا، كانت دولة قطر منذ البدء وما زالت من داعمي التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لتسخير الرياضة من أجل السلام والتنمية.

فعلى المستوى الوطني، قامت دولة قطر بخطوات ملموسة لوضع وتطبيق برامج وسياسات قابلة للاستمرار في مجالي الرياضة والتربية البدنية. وقد أدت الدعوة التي أطلقها

والتنمية“ (A/61/373). ونلاحظ أن التقرير يستعرض منجزات السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك الطائفة الواسعة المتنوعة من الأنشطة والمبادرات المضطلع بها في كل أرجاء العالم من قبل الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين لمواصلة الزخم المتولد عن السنة الدولية.

الأنشطة المرتبطة بالرياضة والتربية البدنية تشكل مكونات ضرورية في تنمية الموارد البشرية. إنها تترك تأثيرا إيجابيا على مجمل شخصية الشباب من خلال النهوض باللياقة البدنية العالية والزمالة وروح التنافس الودي. وبمعزل عن توفير وسائل الترفيه المفيدة، تعمل الرياضة أيضا على تحسين الإنتاجية ورعاية الوئام الاجتماعي والانضباط.

والهند تؤمن بالدور الحاسم للرياضة في الحياة الوطنية. ونظرا لما توليه حكومة الهند من أهمية للألعاب الرياضية والمباريات، فقد اتخذت زمام مبادرات شتى لرفع مستوى الرياضة في البلد. فصورة الألعاب الرياضية في العالم المتمدن مرت بتحويلات نتيجة استخدام الأجهزة الحديثة والأخذ بالهياكل الأساسية المعاصرة واستعمال أجهزة شديدة التطور والتعقيد. وإن الدرجة العالية من روح التنافس في الألعاب الرياضية الدولية أدت إلى رعاية المواهب منذ الصغر، والتشديد بقدر أكبر على التدريب البدني. بموازاة التوجهات العلمية.

والهند برغم القيود المفروضة على مواردها دأبت على بذل الجهود لدعم الألعاب الرياضية العريضة القاعدة ولبناء الهياكل الأساسية الرياضية الحديثة. وقد ركزت الحكومة اهتمامها على الحاجة إلى ترقية مهارات رابطة المدربين والى توفير خدمات الدعم الكافية للعلوم الرياضية. وقد عملت الحكومة على تشجيع الاتحادات الرياضية الوطنية على أن تعمل بكفاءة أكبر، كما أنها تشجع الأعمال

وضوحا في الرؤية. والرياضة تعزز التكامل والعمل بروح الفريق والتسامح، وتوطد عرى الصداقة بين الشباب.

إن السلام الذي نسعى وراءه في كل مناطق العالم لا يعني مجرد انعدام الصراع المسلح أو الانقسامات العدائية، بل هو أن نخلق بين الأمم شبكة من الوحدة تحييكها عرى التكافل والتعاون والأفكار الخلاقة. إن الرياضة - إلى حد كبير - هي وسيلة لبناء السلام ولرعاية التماسك الاجتماعي وتحقيق وحدة البشرية.

يتعين على المجتمع الدولي تسخير القوة المتأتية عن الرياضة من أجل السلام والتنمية. لذا ينبغي التركيز بقدر أكبر على ما يلي: أولا، تطوير الرياضة والتربية البدنية بغية الانتقال بهما من قطاع هامشي إلى قطاع إثمائي يحظى بالأولوية ويعتبر محفزا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ ثانيا، جعل الرياضة حقا من حقوق الإنسان يتخطى حواجز العرق والدين والجنس والإعاقة والخلفية الاجتماعية؛ ثالثا، دمج الرياضة بشكل أفضل في السياسات الإنمائية للحكومات وفي البرامج الإنمائية للأمم المتحدة؛ رابعا، التفكير مليا في كيفية جعل الرياضة وسيلة لتعزيز الحوارات بين الثقافات وفي فترات ما بعد الصراع وفي بناء السلام؛ خامسا، ضرورة إقامة شراكات بين اللجان الأولمبية الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة بهدف تحسين عمليات توزيع الموارد واستخدامها على أفضل وجه. إننا قادرون، إذا ما اضطلعنا بمهذ المهام واتخذنا ما يلزم من تدابير أخرى، على النجاح في أن نجعل من الرياضة عنصرا أساسيا من عناصر التنمية.

وأشكر هنا وفد تونس الشقيقة على تقديم مشروع القرار (A/61/L.12)، الذي تؤيده دولة قطر تأييدا كاملا.

السيد سيد (الهند) (تكلم بالانكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره المعنون ”الرياضة من أجل السلام

١٩٧٠-١٩٧١. وفي إطار ذلك البرنامج يجري تنظيم المباريات في الألعاب الرياضية التقليدية أيضا التي تحظى بشعبية في مختلف أنحاء البلد. وخطة المنح الدراسية الرياضية كانت قد استُهلّت في ١٩٧٠-١٩٧١ لمساعدة الأولاد والبنات المهويين على الحصول على الطعام المغذي والعدة الرياضية وغير ذلك من أنواع الدعم، وممارسة الرياضة كمهنة. وصندوق الضمان الاجتماعي الوطني للرياضيين أنشئ في عام ١٩٨٢ لمساعدة الرياضيين البارعين المتقاعدين. وفي إطار ذلك الصندوق يجري دفع المعاشات التقاعدية والمنح للرياضيين المرموقين وكذلك لأسرهم. وجرى أيضا تأسيس صندوق التنمية الرياضية الوطني لحشد الموارد من مصادر حكومية وغير حكومية، بما في ذلك القطاع الخاص والشركات.

لقد أحطنا بالعلم شتى المبادرات التي نظمتها منظومة الأمم المتحدة للمساعدة في البناء على زخم السنة الدولية. وإننا نشجع منظومة الأمم المتحدة على الاضطلاع بأنشطة هدفها الرياضة من أجل التنمية والسلام، وعلى تطوير مؤشرات ومستويات مستهدفة لتقييم ورصد تلك الأنشطة. وتتفق مع الأمين العام على أن الحكومات الوطنية هي التي يجب أن تتحمل المسؤولية عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

كما أحطنا بالعلم المقترحات التي قدمها الأمين العام للدول الأعضاء بأن تسعى إلى الاستفادة إلى أقصى حد من الآثار الايجابية للرياضة وإلى الحصول على الفائدة القصوى من تلك الأداة القوية. وتدرك الهند القيمة الإيجابية للرياضة كأداة يمكن أن تجمع بين الناس في بيئة محايدة غير مسيئة. وقد أدت لعبة الكريكت في منطقتنا دور وسيلة للدبلوماسية، فأضافت تعبيراً جديداً إلى قاموسنا، ألا وهو دبلوماسية الكريكت.

التجارية والمؤسسات الصناعية على المشاركة المباشرة في دعم الرياضة. وقد رسمت حكومة الهند سياسة وطنية جديدة للرياضة في عام ٢٠٠١، واضعة تلك الأهداف في نظر الاعتبار.

وتفخر الهند بتقاليد العريقة في الرياضة واللياقة البدنية. وتمشيا مع تلك التقاليد، بادرت حكومة الهند باستحداث عدة جوائز رياضية لتشجيع الرياضيين على التفوق. وتشجع الحكومة أيضا على التعاون الدولي في ميدان الرياضة والتربية البدنية وما فتئت تقدم المساعدة المالية للاتحادات الرياضية الوطنية المعترف بها.

وكانت الحكومة قد أنشأت سلطة الرياضة الهندية في ١٩٨٤ لتحقيق هدفين توأمين هما نشر الألعاب الرياضية ذات المشاركة الواسعة، ورعاية المواهب لدى الأطفال من مختلف الأعمار، عن طريق توفير ما يلزم من الهياكل الأساسية والعدة ومرافق التدريب والمرافق الأخرى. وتنفذ سلطة الرياضة الآن عددا من خطط النهوض بالرياضة. وفي إطار واحدة من تلك الخطط أقامت السلطة مركزا للطب الرياضي، الذي يعمل بدوام كامل. وتمتلك سلطة الرياضة أيضا مركزا لمكافحة المنشطات.

وحكومة الهند ما انفكت تعزز الرياضة من خلال خطط شتى توفر حوافز لتشجيع الأنشطة الرياضية. وقد أنشئ صندوق المعاشات التقاعدية للرياضيين المتفوقين في عام ١٩٩٤ وهو يقدم المعاشات التقاعدية لما يقرب من ٣٧٥ رياضيا. وبدأ العمل بخطة للنهوض بالرياضة والألعاب في المدارس في عام ١٩٨٦ لرفع مستوى الرياضة على المستوى المدرسي ولتشجيع على المشاركة في المباريات بين المدارس.

ولتوسيع المشاركة في المباريات والألعاب الرياضية في المناطق الريفية، أسست الحكومة برنامج الرياضة الريفية في

ديمقراطيا على مستوى الاتحادات الوطنية العامة والمحلية والأندية واللجنة الأولمبية الوطنية.

في إطار جهود بلادي للارتقاء بالقطاع الرياضي الهام فقد تم التوسع أفقيا ورأسيا في إنشاء كليات وأقسام للتربية البدنية والرياضية بالجامعات والمعاهد العليا يتخرج منها خريجون مؤهلون في مختلف ضروب الرياضة للعمل في المدارس الثانوية والأندية ومراكز الشباب في الأحياء والقرى والمدن. ولا ريب أن ذلك سوف ينداح إيجابا على كافة مشروعات البنية الأساسية الرياضية عن طريق خلق الكادر الرياضي المؤهل.

لقد كان لبلادي شرف المساهمة في تأسيس الاتحاد الأفريقي لكرة القدم، مع مصر وإثيوبيا، في الخرطوم في شباط/فبراير ١٩٥٧، وهو إحدى الهيئات الأهلية الأفريقية التي تم إنشاؤها حتى قبل قيام منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣. ويصادف شهر شباط/فبراير من العام القادم ٢٠٠٧ احتفالات العيد الذهبي التي ستقام في عاصمة بلادي بدعم ومساندة الدولة لهذه التظاهرة الرياضية والثقافية للاتحاد الأفريقي للكرة، والذي يحفظ له التاريخ أنه أول جهد إقليمي ودولي من نوعه قام بعزل ومعاقبة نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد)، حيث تم حرمان دولة جنوب أفريقيا من شرف المشاركة في أول دورة رياضية على مستوى القارة بالخرطوم عام ١٩٥٧. واحتضنت بلادي في عدة مناسبات تجمعات رياضية وإقليمية لدول شرق ووسط أفريقيا إيمانا منها بأهمية التلاقي بين شباب القارة السمراء لمزيد من التعارف والمحبة والسلام.

لقد ظلت الرياضة في بلادي، عبر اللجنة الأولمبية والاتحادات الوطنية والأندية، تلعب دورا هاما في مجالات التوعية والترويج لصالح مشروعات التنمية في مجالات التعليم والصحة والتوعية بأخطار أمراض وبائية مثل مرض الإيدز،

وتؤمن الهند بأن الأنشطة الرياضية جزء لا ينفصم عن التنمية الكلية لشخصية الإنسان. لذلك واصلنا الانخراط في جهود الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الرياضة من أجل التنمية والسلام، بما في ذلك جهوده لتنظيم مؤتمر قمة الأمم المتحدة العالمي لقيادات الشباب. ونحن مقتنعون بأن انخراط الشباب سيساعد على بث الحيوية في جهود البلدان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إننا نساند الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لنشر الوعي بين الشباب من خلال تلك الأنشطة.

السيد صالح (السودان): يسرني بدءا أن أعبر للرئيسة عن تقديرنا لنهجها المتبع في إدارة أعمال الجمعية العامة وهيئة المكتب كذلك. ويود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر للسيد الأمين العام والفريق العامل المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام على الجهود المقدرة التي بذلها.

لقد تبني وفد بلادي القرار ٩/٦٠ الذي اتخذته الجمعية العامة في العام السابق والخاص بإعلان اعتبار سنة ٢٠٠٥ السنة الدولية للرياضة، وسينضم وفد بلادي إلى متبني قرار الجمعية العامة حول الرياضة من أجل التعليم والصحة والتنمية والسلام للدورة الحالية. ويرحب وفدي كذلك بتنظيم الأمم المتحدة لقمة الشباب لهذا العام.

إدراكا من حكومة بلادي لأهمية وحيوية قضايا الرياضة والشباب، وإيماننا بالدور المتعاظم لهذا القطاع في مشاريع بناء القدرات والتنمية ونشر ثقافة السلام، فقد تم استحداث وزارة للرياضة والشباب والثقافة في حكومة الوحدة الوطنية، تُعنى بالإشراف ووضع الاستراتيجيات والسياسات وربطها بالتشريعات. ويوازي كل ذلك ويتكامل معه مؤسسات رياضية وشبابية أهلية منتخبة

وتتطلع إلى تعاون الدول الأعضاء ومنظمة الأمم المتحدة والهيئات والمنظمات المتصلة بالرياضة للتنسيق والعمل المشترك مع بلادي من أجل حشد الجهود في مجال الرياضة والشباب بتوفير الموارد المالية والفنية واللوجستية لبناء القدرات والتأهيل للكوادر الإدارية في اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية الوطنية والأندية، ولقطاعات هامة في منظومة الحركة الرياضية، مثل المدربين والمحكمين، ورعاية المهويين في مختلف ضروب الرياضة، وتقديم الدعم في مجال توفير المعدات وإنشاء البنى التحتية من ملاعب وقاعات ومراكز للشباب والطلاب في الجامعات والمدارس ورفع كفاءة واستيعاب خريجي أقسام وكليات التربية البدنية لبناء قاعدة متينة في قطاع النشء والشباب.

كما نرجو أن نشير على نحو خاص إلى أهمية تقديم الدعم اللازم لبرامج بناء القدرات للإعلاميين والصحفيين الرياضيين، باعتبارهم شريحة هامة وفصيلا متقدما في المنظومة الرياضية والاجتماعية والثقافية عبر تنظيمهم الجامع المنتخب، جمعية الصحفيين الرياضيين. وهناك بعض المبادرات المشرقة للعديد من الصحف الرياضية السودانية في مجال دعم الأسر الفقيرة والحالات المرضية المستعصية وكفالة الأيتام، ويحمد لهم دورهم المسؤول والريادي والهام في نشر القيم الفاضلة والأخلاق السمحة وخدمة المصالح العليا وبث وإشاعة ثقافة السلام ومحاربة العادات الضارة. وسوف يكون لكل ذلك انعكاسات إيجابية في تعزيز دور الرياضة بوصفها وسيلة لتحقيق ونشر قيم السلام والتنمية وتعظيم معاني الحق والخير والتسامح في وطن يتأهب للخروج من غمار الحروب والتراعات إلى واحة ظليلة من المحبة والتسامي والنهوض عبر الرياضة.

يود وفد السودان التقدم بمقترح للجمعية العامة مؤداه أن تقوم الأمم المتحدة بإطلاق مبادرة رياضية بالتعاون مع الاتحاد الدولي لكرة القدم واللجنة الدولية الأولمبية

وحملات التطعيم ضد شلل الأطفال ودحر الملاريا والتوعية بأخطار المخدرات وتناول العقاقير المنشطة وبرامج إصحاح البيئة. وكان لمشاركة عدد من أشهر رياضي بلادي في الأعمال الخيرية مثل العداء خليفة عمر الذي عُرف على نطاق العالم نظير مشاركاته متنقلا بين القارات لخدمة برنامج سبور أيد (Sport AID) لصالح ضحايا الجفاف والتصحر والمجاعات في أفريقيا، والسباح سلطان كيجاب والسباحة سارة جاد الله، ونجمي الكرة هيثم مصطفى وفيصل العجب من نادي الهلال والمريخ في الترويج للبرامج الخيرية والاجتماعية، خاصة المقدمة للأطفال في بلادي، عبر مشاركتهم في منتخب العرب الذي لعب قبل عامين مباراة خيرية لصالح أطفال وسكان فلسطين، وكسفراء للنوايا الحسنة لقرى الأطفال العالمية (SOS) - كان لكل ذلك أثر طيب، كما كان للمنتخبات الوطنية والأندية السودانية شرف تعزيز العلاقات مع دول الجوار العربي والأفريقي من خلال المنافسات الرسمية والودية.

إن توقيع اتفاقية السلام الشامل ببلادي واتفاقية سلام دارفور قد ضاعفا من عظم المسؤولية الملقاة على دور الرياضة لجهة تعزيز التنمية والسلام والوحدة في السودان، عبر ترسيخ هذه المفاهيم وربطها بالواقع في أوساط الشباب والأطفال والنساء دونما تفرقة. وتشكل الأندية الرياضية في السودان، خاصة الهلال والمريخ، بوتقة انصهار وتوحد بين مختلف ولايات السودان في بلد متعدد ومتنوع الأعراق والثقافات والأديان، باعتبار الرياضة الوعاء الجامع الذي تنصهر في بوتقته كل مكونات المجتمع السوداني. وقد كان لها إسهام مقدّر في تسيير قوافل المؤازرة والدعم لمناطق التزاعات في الجنوب ودارفور ولخيمات النازحين. كما شاركت في دعم مشروعات التعليم والصحة.

إن بلادي إذ تستشعر أهمية الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز السلام والتنمية لتأمل في تضافر جهود المجتمع الدولي،

لذلك يؤمن وفدي بأننا يجب أن نحافظ على وتيرة الخطى التي حددتها السنة الدولية و خطة العمل وأن نشجع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين على الانتقال من أنشطة نشر الوعي إلى تنفيذ عدد من المبادرات على نطاق أوسع. وهذا يمكن تحقيقه بتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء للنهوض بفهم مشترك لدور الرياضة في خدمة التنمية والسلام.

ويجب أن نبي أيضا شبكة للمعلومات، وأن نعرّف الأولويات للترويج للرياضة كنموذج، وأن نرسم سياسات في مجال الرياضة تكفل مشاركة الجميع. ومن المهم زيادة الأنشطة الرياضية وإدماجها في التربية البدنية، وكذلك في سياسات الصحة العامة والسياسات ذات الصلة الأخرى. إن وفدي يؤيد أنشطة المستشار الخاص للأمين العام لشؤون الرياضة من أجل التنمية والسلام، ويجدوه الأمل بأن ولايته ستستمر.

لقد انضمت المملكة المغربية إلى مقدمي مشروع القرار A/61/L.12 وترجو أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد ليو جنمن (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الأمين العام على تقريره (A/61/373) المقدم في إطار جدول الأعمال هذا. إن التقرير يستعرض منجزات السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية، ٢٠٠٥، ويطرح خطة عمل الأمم المتحدة الخاصة بالرياضة من أجل التنمية والسلام ويرسم طريق التقدم للجهود المستقبلية للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها في ميدان الرياضة.

ويقدر الوفد الصيني مقترح الأمين العام في التقرير بإدماج الرياضة في جداول أعمال التنمية والبرامج الخاصة بالصحة والتعليم والتنمية والسلام، وتسخير الرياضة كأداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إننا نتفق على أن شعار "الرياضة للجميع" يجب أن يكون أساس الجهود المنهجية

والاتحاد الأفريقي للكرة لصالح إعمار وتأهيل الشبيبة التحتية للدول الخارجة من النزاعات والحروب في أفريقيا عامة، وفي بلادي خاصة.

السيد جبار (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشكر الأمين العام كوفي عنان على تقريره المعنون "الرياضة من أجل السلام والتنمية: طريق المستقبل" (A/61/373). ونرحب بالمعلومات المهمة الواردة في ذلك التقرير، لا سيما خطة العمل، التي تطرح خارطة طريق للسنوات الثلاث التالية لتقوية الشراكات من خلال الرياضة كوسيلة للنهوض بالبرامج التي تعزز التنمية والسلام.

ومما يتسم بالأهمية تسليط الأضواء على حقيقة أن الرياضة والتربية البدنية وسيلتان مهمتان للترويج للتسامح وثقافة السلام، وللتقريب بين الناس. لذلك تساند المملكة المغربية أنشطة مكتب الأمم المتحدة للرياضة من أجل التنمية والسلام في جنيف وفي نيويورك، وتدعو الدول الأعضاء إلى وضع الموارد الضرورية تحت تصرف ذلك المكتب ليتسنى له الاضطلاع بولايته بصورة ملائمة.

لقد دأبت المملكة المغربية منذ بضع سنوات على إدراج الرياضة ضمن مناهجها التربوية والمدرسية، واستخدمت هذا المنهج وسيلة لمحاربة الفقر والإقصاء. واضطلعت المملكة بدور نشيط في الاحتفال بالسنة الدولية للرياضة والتربية البدنية عام ٢٠٠٥، وأقامت مركزا وطنيا للتنسيق لهذا الغرض. وإن المشاركة المباشرة للمملكة المغربية في هذا المجال تنبع من إيمانها العميق بأن الرياضة تحولت إلى شريك قوي من أجل التنمية، بسبب الدور الهام الذي تؤديه في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبسبب كونها عاملا في بزوغ فجر عصر يسوده السلام الدائم. وقد سن المغرب قانونا يقضي بجعل "الرياضة للجميع" إحدى أولوياته الوطنية.

الخاصة“ على العالم، ستنظم البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة، بتضافر الجهود مع حكومة بلدية شنغهاي واللجنة الدولية للألعاب الأولمبية الخاصة واللجنة التحضيرية للألعاب الأولمبية الخاصة في شنغهاي ومكتب الأمم المتحدة للرياضة في نيويورك منتدى مواضيعيا وحفل استقبال ومعرضا للصور يوم الجمعة القادم، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وإنما نتطلع إلى المشاركة الفعالة لكل الوفود وممثلي الأمانة العامة.

كما أشير في الوثيقة الختامية لاجتماع قمة عام ٢٠٠٥، يمكن للرياضة أن تعزز السلام والتنمية وأن تساهم في إيجاد جو من التسامح والتفاهم. ويود الوفد الصيني أن يكرر، في هذه المناسبة، أننا مستعدون للانضمام إلى الدول الأعضاء الأخرى في العمل من أجل قضية الرياضة من أجل التنمية والسلام. وسندمج تلك القضية في رؤيتنا حول بناء مجتمع منسجم، وبناء عليه، سنقوم بالمساهمة في جهودنا المشتركة من أجل السلام العالمي والتنمية والازدهار.

السيدة بيكو (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): أولا، اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على تقريره الذي قدم فيه خطة عمل الأمم المتحدة للرياضة من أجل التنمية والسلام (A/61/373)، التي سننتمدها في نهاية اجتماعنا. ونود أيضا أن نهنئ المستشار الخاص للأمين العام وأعضاء مكتب الرياضة من أجل التنمية والسلام للعمل الذي قاموا به، وخاصة، لنجاح مؤتمر القمة العالمي لقيادات الشباب الذي اختتم أعماله للتو في نيويورك.

وأي مبادرة يكون هدفها تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن يُرحب بها. والرياضة عندما تحمل راية التنمية والسلام إنما تتجاوز الأجيال والثقافات والمعتقدات.

وما فتئت إمارة موناكو، بمبادرة من أمرائها، وبشكل خاص من سمو الأمير الحاكم ألبرت الثاني، وهو عضو باللجنة الأولمبية الدولية ورياضي بارع شارك في خمسة

لتسخير الرياضة للنهوض بالتنمية والسلام. ونؤمن بأنه يجب تكريس المزيد من الاهتمام والموارد لخدمة الرياضة من أجل التنمية والسلام.

تتمتع الصين بعدد هائل من السكان وتولي اهتماما كبيرا للرياضة. وقد طورنا علاقة متبادلة بين الرياضة والتنمية في الصين. وشهدت السنوات الخمس الماضية منجزات هائلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين، وكذلك تنمية مطردة في مختلف الألعاب الرياضية. وتصادف سنة ٢٠٠٦ الذكرى السنوية الحادية عشرة لإطلاق ”مشروع الخطة الوطنية للرياضة والرشاقة للجميع“. واليوم نجد الوعي بفوائد الرياضة في صفوف الشعب الصيني يرتفع باستمرار، مما أدى إلى زيادة المشاركة في الرياضة وأنشطة اللياقة البدنية. إن الرياضة للجميع على مستوى القواعد الشعبية فتحت فصلا جديدا في تنمية الشعب الصيني.

ولما كانت الصين ستستضيف الألعاب الأولمبية عام ٢٠٠٨، فإن الأعمال التحضيرية لتلك الألعاب جارية على قدم وساق. والهدف الأسمى للصين في السنوات الخمس القادمة في ميدان الرياضة سيكون استغلال استضافة الألعاب الأولمبية في عام ٢٠٠٨ والمشاركة فيها كفرصة حفازة للجهود المبذولة على نطاق البلد كله لتطبيق شعار ”الرياضة للجميع“، وتحقيق نتائج أولية في خلق نظام وطني للرياضة والرشاقة بمواصفات صينية، وتحقيق تنمية رياضية متكاملة ومنسقة ومستدامة.

وفي عام ٢٠٠٧ ستعقد الدورة الثانية عشرة للألعاب الأولمبية الصيفية الخاصة في شنغهاي. وهذه أول مرة تعقد فيها الألعاب الأولمبية الصيفية الخاصة في بلد نام. وهذا بالتأكيد سيحسن تطوير شتى الأنشطة المتعلقة بالألعاب الأولمبية الخاصة وينهض بجهود الصين لحماية حقوق ومصالح الأشخاص المعوقين. وبغية عرض ”العاب شنغهاي الأولمبية

وتقوم الإمارة كل عام أيضا بتنظيم ألعاب موناكو الأولمبية الخاصة، حيث يقوم ٥٢ رياضيا معاقا في ٨ أفرقة أوروبية، بنيل إعجاب المشاهدين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، سيشترك وفدنا للألعاب الأولمبية الخاصة في الألعاب الأولمبية الخاصة في شنغهاي.

في عام ٢٠٠٧، ستستضيف موناكو ألعاب دول أوروبا الصغيرة، المهرجان الذي تم استحداثه في عام ١٩٨٤ والذي يرحب بالرياضيين من ٨ دول أوروبية صغيرة وتسوده أفضل روح تنافسية. ونأمل أن يسمح لنا هذا المهرجان، الذي يقام برعاية اللجنة الأولمبية الدولية، بأن نظهر الدور الذي تضطلع به الرياضة من أجل السلام والتنمية.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أتكلم لأؤكد دعمنا لمشروع القرار المعنون "الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام" (A/61/L.12) لقد كانت شيلي متحمسة جدا في تأييدها لتوافق الآراء في هذه الجمعية العامة لأننا مقتنعون بأن الرياضة هي وسيلة فعالة لا لتعزيز السلام والتنمية فحسب ولكن أيضا للمساهمة في خلق جو من التسامح والحوار الضروريين جدا في عالم اليوم.

لذلك نود أن نهنئ تونس على جهودها و طرحها علينا مشروع القرار الجديد هذا. وهنا نود أن نؤكد اهتمامنا بخطة العمل التي قدمها الأمين العام في تقريره "الرياضة من أجل التنمية والسلام: طريق المستقبل" (A/61/373)، والتي نعتبرها أداة إرشادية ممتازة للسنوات الثلاث التالية والتي لن تسمح لنا فحسب بتوحيد جهود الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات متعددة الأطراف، وإنما أيضا بتوسيع وتقوية الخطط والبرامج التي يتم تطبيقها في هذه المجالات ضمن كل بلد من بلداننا.

ألعاب أولمبية تروج دائما للرياضة بوصفها آلية للسلام، على سبيل المثال، من خلال الهدنة الأولمبية.

لذلك نرحب، مع الارتياح الكبير، بالاعتراف الواجب بالدور الذي تضطلع به التربية البدنية والرياضة في تعزيز القيم الأساسية، ومبادئ التضامن والتسامح وثقافة السلام والمساواة بين الجنسين والاعتراف بالحاجات الخاصة للمعاقين والحوار بين الثقافات. هذه القيم موجودة أيضا في دستور منظماتنا والرياضة، مثل الثقافة، وسيلة استثنائية للتواصل بين البشر. ونرى أن الرياضة هي أحد العناصر الضرورية لتحالف الحقيقي بين الحضارات.

بالإضافة إلى ذلك يشكل اشتراك الأبطال المشهورين على الصعيد العالمي، الذين هم موضع إعجاب من قبل الجميع، بصفتهم سفراء حسن نية، أداة استثنائية لأن باستطاعتهم، أفضل من أي كان، نشر مثل الأمم المتحدة بين الشباب والنهوض بالأهداف الإنمائية للألفية.

إمارة موناكو تتولى تنظيم العديد من المناسبات الرياضية المشهورة عالميا. وخلال هذه المباريات يشارك الرياضيون في المسابقات لمنفعة المنظمات المحلية غير الحكومية التي تعمل في ميدان التنمية. وبمبادرة من الغرفة الاقتصادية للشباب في موناكو، يُقام منذ عدة سنوات سباق بريد يستغرق أسبوعا كاملا. وهذا السباق، الذي يدعى "سباق بلا نهاية"، يعزز حقوق الأطفال ويتم دعمه من قبل عدة أجيال من المشاركين.

وإن البالغين والأطفال متحدون في جهودهم دفاعا عن قضية عادلة فيما يمارسون نشاطا صحيا. وخلال التحضير لهذا السباق، يشجّع الأطفال ومعلموهم على التفكير حول الأسباب وراء الحاجة إلى السباق بما يتجاوز بيئة أسرهم.

الإنجازات، إلى مزيد من المبادرات المحددة التي تسمح بإدماج الرياضة في خطط وبرامج التنمية والسلام على الصعيدين الوطني والعالمي كليهما. وتتعهد بتكريس أنفسنا لمواصلة العمل بنشاط مع الآخرين لتحقيق هذه الأهداف النبيلة.

السيد زغلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

إن الرياضة والسلام والتنمية هي مفاهيم مترابطة ترابطا وثيقا. فغياب الحرب شرط ضروري للرياضة التنافسية. والرياضة تعمل على التقريب بين الناس؛ كما أن روح المنافسة في الرياضة لا تعني القتال بين أعداء، بل العمل مع شركاء باتجاه التنمية. وفي عالم متزايد الترابط يواجه تحديات وأخطار جديدة - وحيث هناك ضرورة للتعاون والحوار، نعتقد أن المهرجانات الرياضية العالمية يمكن أن تضطلع بدور مهم في مكافحة الكراهية القومية والدينية وفي دعم السلام. وبمساعدة تنمية الاحترام المتبادل والتسامح يمكن أن تكون الرياضة عنصرا في مكافحة الإيديولوجيات الإرهابية والتعصب. وذلك واضح في النتائج الملموسة التي تحققت أثناء السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية، والتي ساعدت على معالجة عدد من القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، وقضايا التعليم والصحة. وفي إطار السنة الدولية للرياضة عقد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بالرياضة والسلام في موسكو، الذي أعطى زخما جديدا للجهود الدولية المبذولة لمنع نشوب الصراعات، ورفض العداوة والاعتداء، وتعزيز السلام والتفاهم.

ويولي رئيس حكومة الاتحاد الروسي أهمية كبيرة لنشر القيم الإنسانية للرياضة في بلدنا. ولذلك، اعتمدت روسيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ برنامجا خاصا للتربية البدنية والنمو للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥. ويهدف البرنامج إلى زيادة عدد الأفراد الذين يشاركون في الرياضة إلى ثلاثة أضعاف. ونحن نولي أهمية خاصة للدعوة والتوعية في مجال الرياضة وإشراك الأطفال والشباب فيها. إن عدد

إن خطة العمل ينبغي أن تساعدنا على تعزيز الثقافة العالمية للرياضة بين الشباب والبالغين والمسنين، بمن فيهم بالطبع، الرياضيون المعاقون - رجالا ونساء وأطفالا من سكان البلدان النامية والبلدان متقدمة النمو على السواء - من أجل تحسين نوعية حياتهم والمساهمة في عالم أقل عنفا وأكثر صحة وتسامحا. ونعتقد أننا بحاجة إلى رصاصات أقل وكرات أكثر للاستعمال في الرياضة، وإلى نزاعات أقل وتعاون أكبر من أجل السلام والتنمية.

وفي المرحلة الحالية، أود أن أشير إلى دور السيد أدولف أوغي، المستشار الخاص للأمم العام لشؤون الرياضة من أجل التنمية والسلام، وكذلك السيد جبريل ديالو، مدير مكتب الرياضة من أجل التنمية والسلام هنا في نيويورك.

وأود أيضا أن أذكر بأن شيلي، منذ البداية، قامت بالترويج لهذه الأهداف المشتركة. وقد أدرجت هذه الأهداف ضمن مبادرة بلدي بإقرار الفقرة ١٤٥ من الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي (القرار ١/٦٠)، التي تنوه بالحاجة إلى التأكيد على أن الرياضة يمكن أن تساهم في رعاية السلام والتنمية بين جميع شعوبنا.

ما تم إنجازه حتى الآن مهم، لكن الكثير ما زال يتعين عمله. وإننا نؤيد تأسيس شركات من أجل تعبئة الموارد وبناء قدرة وطنية، خصوصا مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، تضطلع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، والاتحادات الرياضية بدور رئيسي.

تعتقد شيلي اعتقادا راسخا بأن اعتماد مشروع القرار هذا يمكن أن يوفر إطارا ممتازا للتنفيذ التام لأهداف التنمية الدولية كما جاءت في إعلان الألفية. وشيلي بصفتها عضوا فعالا في مجموعة أصدقاء الرياضة من أجل التنمية والسلام، راضية عن العمل الذي تم إنجازه خلال عام ٢٠٠٦، وتعتقد أنها تحتاج من أجل البناء على تلك

والثقافات والأديان، يبدو أن "دبلوماسية الرياضة" لديها إمكانية كبيرة ويمكنها أن تصبح مجالاً فعالاً لتعزيز ثقافة السلام والحوار بين الحضارات. وكما قال بيير دي كوربيتين، إن الرياضة سفير حقيقي للسلام، وجسر لإنشاء الصداقة والتفاهم المتبادل بين الشعوب. ويجب أن نستعمل تلك الإمكانيات بالكامل.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): هناك

إدراك واسع أن الرياضة يمكن أن تساهم في إضفاء جو من التسامح والتفاهم. والرياضة والتربية البدنية يمكن أن يوفرنا فرصاً للتضامن والتعاون من أجل تعزيز التسامح، وثقافة السلام، والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، والموارد الكافية لتلبية الحاجات الخاصة للمعاقين، والحوار بين الثقافات المتعددة، والتماسك الاجتماعي.

وقد أحدثت السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية ٢٠٠٥ اهتماماً كبيراً فيما يتعلق بالصلة بين الرياضة والسلام والتنمية. والزخم الذي حدث نتيجة للسنة الدولية يوفر أساساً جيداً للمتابعة الهامة. والنقطة الرئيسية في هذا الخصوص هي تقوية الترابط الواضح بين الفرصة للاشتراك في الرياضة وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأوسع للتنمية المستدامة والسلام.

وينبغي أن تكون المبادرات المبنية على أساس الرياضة من بين الجهود الرامية إلى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وإدراج الرياضة ودمجها في الأنشطة الرئيسية للتنمية والسلام في برامج وسياسات التنمية عامل أساسي في هذا الصدد. وتؤيد النرويج أن تكون استراتيجية "الرياضة للجميع" الأساس لاستخدام الرياضة المنتظم لأغراض التنمية والسلام. وأكثر الطرق فعالية لتعزيز الرياضة للجميع هي من خلال المدارس. يجب إدماج الرياضة في خطط التعليم في المدارس على جميع المستويات.

المهرجانات الرياضية الدولية المهمة التي تعقد في روسيا في ازدياد. ففي عام ٢٠٠٦، رحبت بلدنا ببطولة ألعاب القوى العالمية، وبطولة كرة القدم النسائية، وبطولة أوروبية للرمية بالمسدسات. وفي أوروبا، اضطلعنا بدور رئيسي في رياضة بولو الماء والحدود والرقص على الجليد. ونحن نركز الآن على عرضنا لاستضافة الألعاب الأولمبية الشتوية والألعاب شبه الأولمبية في عام ٢٠١٤ في سوشي. ونعتقد أن عقد الألعاب الأولمبية في بلدنا سيعزز تنمية الألعاب الرياضية الأولمبية.

وترحب روسيا بشكل خاص بأنشطة الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في مجال الرياضة وفي مجال إعادة تأكيد المثل العليا للسلام من خلال الرياضة. ونرحب بالمبادرات المشتركة للأمم المتحدة واللجنة الأولمبية الدولية التي تهدف إلى تعزيز وتنمية الرياضة والنشاط البدني في برامج التعليم والصحة، وكذلك في حماية البيئة وتعزيز النهوض بالمرأة. ودعم الرياضة على المستوى السياسي بشكل خاص يمكن أن يساعد البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإننا نرحب بتقرير الأمين العام بشأن تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام (A/61/373). وروسيا من مقدمي مشروع القرار الذي عرضته تونس "الرياضة كوسيلة لتعزيز الثقافة والصحة والتنمية والسلام". إننا نناشد تقديم الدعم لتلك الوثيقة البناءة.

ونشكر السيد أدولف أوغبي، المستشار الخاص للأمين العام المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، على الدور الفعال الذي اضطلع به. وندعم جهود المستشار الخاص، وتؤيد إنشاء مكتب نيويورك للرياضة من أجل التنمية والسلام برئاسة السيد ديالو.

إن الرياضة هي لغة عالمية للتواصل. وبما أن الأحداث الرياضية تشمل مشاركين فيها من مختلف البلدان

حائز ٤ مرات على أوسمة أولمبية ذهبية، وتمتد برامجها إلى ما يقارب ثلاثين بلدا. ونحن معجبون أيضا برابطة مثاري يوث سبورتس في كينيا وما تقدمه للأطفال والشباب في المناطق الفقيرة.

وتود النرويج أيضا أن تشيد بأعمال المستشار الخاص للأمم العام المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، السيد أدولف أوجي، على تكريسه نفسه لهذه المسائل. فقد قام بالفعل بدور رئيسي في الترويج لهذا البرنامج الهام.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي بداية أن أشكر زميلي وصديقي، السفير حشاني ممثل تونس، على مبادرته بتقديم مشروع القرار الهام هذا مرة أخرى هذا العام.

وينبغي ألا يشك أحد في دعم حكومة إيطاليا القوي لهذا المجال الجديد من أنشطة الأمم المتحدة - وهو الدعم الذي أعرب عنه مجددا في الآونة الأخيرة وزير الرياضة والشباب الإيطالي في بيانه لدى افتتاح مؤتمر القمة العالمي لقادة الشباب، المعقود في هذه القاعة يوم الأحد الماضي، والذي نظمه مكتب الأمم المتحدة في نيويورك المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام.

وتشارك إيطاليا بنشاط في أعمال فريق أصدقاء تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام. وأود هنا أن أشيد بجهود مكتب الأمم المتحدة في نيويورك المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام التي يقودها بحماس والتزام المستشار الخاص، السيد أوجي، والسيد جبريل ديالو، اللذان يستحقان أحر وأخلص تحياتنا. ودعوني أذكر هنا بأن رئيس الجمعية العامة السابق، السيد إلياسون، كان يقول إنه بدون حماس لا يتحقق شيء في الحياة، وبدون رحمة تحدث الأشياء الخطأ. حسنا، يجب أن أقول إن جبريل ديالو، مدير مكتب

إن للأمم المتحدة دورا واضحا في تنفيذ جدول أعمال تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام. كما ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز تنفيذ الشراكات والمبادرات والمشاريع الإنمائية. وقد أثبتت الشراكات أنها نهج ذو فائدة في تقدم وتنسيق تسخير الرياضة من أجل التنمية والسلام. كما أن الشراكات يمكن أن تضع الأسس لإدماج تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام في سياسات وبرامج التنمية الوطنية بتكلفة مقبولة.

وينبغي المبادرة ببرامج الرياضة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وينبغي بذل جهود متضافرة بغية السير قدما في المواقف حول المرأة والرياضة. كما ينبغي أن تكون عملية المتابعة أكثر تنظيما وفعالية من أجل دعم المنظور الجنساني. وينبغي أيضا أن تستعمل الجهود المكثفة في مجال الرياضة لتعزيز المزيد من الوعي والعمل لتعزيز السلام. وفي هذا الصدد، تظهر أهمية التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن المرأة، والسلام والأمن.

وتدعم النرويج خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بالرياضة من أجل التنمية والسلام المقدمة في تقرير الأمين العام (A/61/373). والهدف من خطة العمل تحقيق الإمكانية الكاملة للرياضة بصفقتها وسيلة فعالة الكلفة لدعم الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفي تحقيق الأهداف الأوسع للتنمية المستدامة والسلام الدائم. والقصد هو توسيع وتقوية برامج ومشاريع الشراكات الخاصة بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام بالإضافة إلى أنشطة الدعوة والاتصالات.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أهمية العمل الذي يقوم به المجتمع المدني. وبشكل خاص، تفخر النرويج بدعم منظمة الحق في اللعب، وهي منظمة عالمية إنسانية غير حكومية، يرأسها يوهان أولاف كوس، وهو نرويجي

جميعنا مرة أخرى في هذه القاعة في العام القادم لاستعراض الحالة، سيتعين علينا أيضا تقديم دليل على تحقيق تقدم ملموس واتخاذ إجراء ملموس في هذا الميدان. وسيتعين علينا أن نثبت أننا قمنا بواجبنا وأنها نقوم بواجبنا لأن لنا رؤية وإرادة سياسية لمواصلة تنفيذه.

السيد بسيشاس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): شاركت اليونان بفخر في تقديم مشروع القرار بشأن الرياضة بوصفها وسيلة لتشجيع التعليم والصحة والتنمية والسلام. إضافة إلى ذلك، تواصل اليونان تشجيع فكرة الهدنة الأولمبية، وهي قضية نبيلة تعود إلى ثقافتنا في العصور القديمة.

وقد أصبح المجتمع الدولي يعي بصورة متزايدة الدور الفريد للرياضة في نشر رسالة السلام وتعزيز التنمية. واليونان التي استضافت أخيرا الألعاب الأولمبية في مكان ولادتها، وهي بالمناسبة الحائزة حاليا على بطولة أوروبا في كرة القدم وكرة السلة، تدعم خطة عمل الأمين العام وتتطلع إلى تطوير علاقات تآزر بين الحكومات والمنظمات ذات الصلة بالرياضة والقطاع الخاص.

وفي هذا الصدد، تود اليونان أن تعرب عن امتنانها الخاص وتهانيتها للممثل الخاص المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، وكذلك لمكتب الأمم المتحدة في نيويورك المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، على مبادراتهما الجسورة في هذا الميدان.

السيد لوتيروتي (النمسا) (تكلم بالانكليزية): كما قال الأمين العام كوفي عنان، إن الرياضة فعلا لغة عالمية وأداة قوية تقرب الشعوب بعضها من بعض، بغض النظر عن أصلها أو خلفيتها أو معتقداتها الدينية أو وضعها الاقتصادي.

وتؤمن النمسا إيمانا قويا بقدرة الرياضة على الإسهام في التنمية والسلم. والرياضة وسيلة فعالة ومنخفضة التكلفة

الأمم المتحدة الجديد في نيويورك المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، يظهر الحماس والحنان المطلوبين.

ويسر إيطاليا أن تكون من بين مقدمي مشروع القرار هذا، وذلك كما حدث في العام الماضي. ولا أريد أن أكرر هنا ما قلته في العام الماضي عن هذا الموضوع، الذي قاله أيضا ببلاغة كبيرة الزملاء الآخرون، الذين سبقوني في الكلام هذا المساء. ونعترف جميعنا الآن بمدى ما تمثله الرياضة بوصفها أداة جديدة ومهمة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة في ميادين السلام والتنمية والتعليم والصحة.

وقد حققنا توافق آراء عريض القاعدة بشأن أسس استراتيجيتنا في هذا الميدان؛ وما يلزمنا الآن هو العمل.

وما أود أن أشدد عليه هنا اليوم هو أن المسؤولية عن تنفيذ مشروع القرار هذا، بعد اعتماده، تقع الآن على عاتق الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة. وينص مشروع القرار على طلبات محددة للتنفيذ من جانب جميع الدول الأعضاء. ويدعونا القرار جميعا إلى وضع مبادرات تنفيذية محددة لترجمة استراتيجية الأمم المتحدة في هذا الميدان إلى واقع ملموس.

ونحن مدعوون إلى إدماج الرياضة من أجل التنمية في برامجنا الإنمائية لتتسنى الاستفادة مباشرة من فوائد هذه الاستراتيجية، على سبيل المثال، في أقل البلدان نموا. ونحن مدعوون على وجه الخصوص إلى مساعدة أقل البلدان نموا في الجهود التي تبذلها لبناء القدرة في مجال برامج الرياضة.

ونحن مدعوون أيضا إلى التشجيع على إيجاد تمويل جديد ووضع ترتيبات جديدة لتعزيز هذه الاستراتيجية، وأخيرا، نحن مدعوون إلى تعبئة مجتمعاتنا المدنية من خلال مشاركة منظمات الرياضة والرياضيين والقطاع الخاص.

نحن الأمم المتحدة. ومصداقتنا على المحك - مصداقية الجمعية العامة ودورها المنشط. وعندما يجتمع

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في احتتام نظرها في البند ٤٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة: أود أن أبلغ الأعضاء أنه بناء على طلب من مقدمي البند، تم إرجاء النظر في البند ٤٥ من جدول الأعمال المعنون "دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد" إلى وقت لاحق.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

لتعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو ما تلتزم به النمسا التزاما كاملا. ونلاحظ بارتياح أن السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية عام ٢٠٠٥ أوجدت زخما قويا في جميع أنحاء العالم. وقد تعزز هذا الزخم بمؤتمر القمة العالمي لقادة الشباب الأخير المعقود في نيويورك. والأمر متروك لنا الآن لبنني على هذا الزخم. وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير الأمين العام وخطة عمله. ويجب أن تظل الرياضة كوسيلة للسلم والتنمية في أعلى جدول أعمالنا.

ونود أن نشيد بالمستشار الخاص للأمين العام المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، السيد أدولف أوجي، على جهوده النشطة التي لا تكل وذات المنحى العملي. ونأمل أن يستمر في العمل بهذه الصفة في المستقبل بدعم من منظومة الأمم المتحدة. ونتقدم بشكر خاص أيضا لمكتب الأمم المتحدة في نيويورك المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام بقيادة السيد جريل ديالو المقتردة.

وترحب النمسا بمشروع القرار A/61/L.12، بشأن "الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام". ونشكر تونس على جهودها في صياغة مشروع القرار والتفاوض بشأنه. ومن دواعي سرور وفدي أنه مشارك في تقديم مشروع القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الآن الجمعية في مشروع القرار A/61/L.12، المعنون "الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام".

انضمت أربع دول أخرى إلى مقدمي مشروع القرار، وهي: الإمارات العربية المتحدة والبرتغال والكاميرون وموريشيوس.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/61/L.12؟

اعتمد مشروع القرار A/61/L.12 (القرار ٦١/١٠).